

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

مركز حقوق إنسان فلسطيني مستقل مقره مدينة غزة، يتمتع بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، عضو لجنة الحقوقيين الدولية - جنيف، عضو الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان - باريس، عضو الشبكة الأوروبية المتوسطة لحقوق الإنسان، و حائز على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٦. تأسس المركز عام ١٩٩٥ من قبل مجموعة من المحامين و ناشطي حقوق الإنسان الفلسطينيين بهدف العمل على:

- حماية واحترام حقوق الإنسان طبقاً للمعايير والمواثيق المقررة دولياً ودعم مبدأ سيادة القانون.
- العمل على تنمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني فعال وتعزيز الثقافة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.
- يساند المركز كل الجهود من اجل ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

يتمحور عمل المركز في متابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، وتقديم الاستشارة والمساعدة القانونية للأفراد والجماعات، وإعداد الأبحاث والدراسات المتعلقة بسيادة القانون وأوضاع حقوق الإنسان للفلسطينيين في قطاع غزة. كما يقوم المركز بالتعليق على مشاريع القوانين الفلسطينية ويشجع تبني تشريعات تتماثل والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتهتدي بالمبادئ الأساسية للديمقراطية. وقد جند المركز لهذا الغرض طاقم من العاملين الملتزمين والناشطين في مجال حقوق الإنسان.

فلسفة عمل المركز

بعد قراءة قانونية للاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، خلص المركز إلى أن الاحتلال الإسرائيلي مازال قائماً بشكله المادي والقانوني. فقد تم إعادة تموضع القوات الإسرائيلية داخل القطاع، وبقيت المستوطنات وبعض المنشآت العسكرية الإسرائيلية على حالها محتلة جزءاً لا يستهان به من الأراضي الفلسطينية. كما بقيت الجوانب القانونية للاحتلال الإسرائيلي على حالها لحد كبير، فالأوامر العسكرية الإسرائيلية لم تلغ وبقيت سارية المفعول بموجب الاتفاقات، وما تزال المحاكم العسكرية قائمة، وما يزال آلاف الفلسطينيين أسرى في السجون الإسرائيلية. هذا بالإضافة إلى أن العناصر الجوهرية للقضية الفلسطينية بقيت دون حل: الحق في تقرير المصير؛ إزالة المستوطنات الإسرائيلية؛ حق العودة للاجئين الفلسطينيين؛ وقضية القدس. إن جميع هذه القضايا هي حقوق أساسية للشعب الفلسطيني، لهذا توجب علينا في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الاستمرار في العمل على انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني من جانب إسرائيل.

من ناحية أخرى، خلقت عملية السلام والتحويلات السياسية التي تلتها وقيام مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء من الأراضي الفلسطينية دوراً نشطاً للمركز من أجل حماية الحقوق المدنية والسياسية والعمل على تنمية وتعزيز بناء الديمقراطية ومؤسسات المجتمع الفلسطيني والسعي لتطوير نظام قانوني ديمقراطي في فلسطين.

وحدات المركز

يتكون المركز من عدد من الوحدات المتخصصة التي تباشر مهامها بقدر كبير من التسيير الذاتي ولكنها تكمل بعضها البعض في عملها، وهي:

١) وحدة البحث الميداني

يعتبر البحث الميداني العمود الفقري في عمل المركز للحصول على معلومات دقيقة وموثقة قانونياً حول انتهاكات حقوق الإنسان. يقوم بهذه المهمة فريق من الباحثين الميدانيين المدربين يعملون في كافة مناطق القطاع لتابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان أولاً بأول، من خلال جمع الإفادات من الضحايا أو شهود العيان بشكل دقيق. وللحفاظ على دقة التوثيق، يقوم منسق وحدة البحث الميداني و باحثو المركز بمراجعة ما يجمعه الباحثون الميدانيون. ومن خلال تواجد الباحثين الميدانيين بصورة مستمرة بين الجمهور فإن المركز يحافظ على علاقات وثيقة مع البيئة المحيطة، و بهذا يمكن للمجتمع التأثير على عمل المركز، كما يتمكن المركز من الوقوف على احتياجات واهتمامات المجتمع.

٢) الوحدة القانونية

تضم هذه الوحدة فريقاً من المحامين لتقديم الإرشاد والمساعدة والاستشارة القانونية للأفراد والجماعات مجاناً. كذلك تقوم الوحدة بالمداخلة القانونية مع الجهات المختصة بالإضافة إلى التمثيل القانوني أمام المحاكم في بعض القضايا، خصوصاً ذات الطابع الجماعي أو التي تعود نتائجها بالنفع الجماعي. كما تشجع الوحدة في عملها استقلال القضاء وتدعم مبدأ سيادة القانون.

٣) وحدة تطوير الديمقراطية

تختص هذه الوحدة بالعمل على تعزيز الديمقراطية وتنمية المجتمع المدني الفلسطيني وترسيخ مبدأ سيادة القانون. من أجل ذلك يقوم طاقم العمل في الوحدة بإعداد الأبحاث وتنظيم ندوات تتناول موضوعات حقوق الإنسان والديمقراطية و تعزيز ممارستها. كما يقوم الطاقم كذلك بإعداد المراجعات والدراسات للقوانين ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية للمساهمة في تبني تشريعات فلسطينية تدعم التوجه نحو الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان.

٤) وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تسعى هذه الوحدة إلى التأكيد على أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وإبلائها الاهتمام اللائق بها بالبحث والدراسة لاسيما في ظل عدم تناول الكافي فلسطينياً لها حتى الآن. ومن أجل ذلك تقوم الوحدة من خلال الباحثين العاملين بها بإعداد الدراسات والأبحاث وورش العمل والندوات التي تتناول واقع هذه الحقوق في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تسعى الوحدة إلى تطوير توصيات ومعايير خاصة لكل من تلك الحقوق للوفاء بها في الحالة الفلسطينية. وتقوم الوحدة بمراجعة التشريعات ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الفلسطينية وذات العلاقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لضمان تشريعات تتماشى والمعايير الدولية للوفاء بها. كما أن الوحدة تسعى إلى توفير قاعدة تدريبية ومعلوماتية للأفراد المكلفين بوضع الخطط وتطبيق البرامج والسياسات الخاصة بتلك الحقوق بما يتماشى والمقبول دولياً لضمان أقصى درجة من الوفاء بتلك الحقوق.

٥) وحدة حقوق المرأة

بدأت في مطلع مايو ١٩٩٧. و جاءت استحداث هذه الوحدة بعد دراسة شاملة لوضع المرأة الفلسطينية ولعمل المؤسسات النسوية في قطاع غزة. وتهدف الوحدة إلى تقديم المساعدة القانونية للمؤسسات النسوية وللنساء على حد سواء، بما في ذلك التوجه للمحاكم الشرعية في قضايا تتعلق على وجه الخصوص بالحضانة والنفقة. بالإضافة إلى ذلك تعمل الوحدة على توعية المرأة الفلسطينية وتعريفها بحقوقها التي تكفلها مواثيق حقوق الإنسان الدولية، وكذلك توعيتها بالقوانين المحلية ذات العلاقة من خلال إعداد دليل قانوني للمرأة. وتهدف الوحدة أيضاً إلى إعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمرأة الفلسطينية، وكذلك مساندة كل الجهود الرامية إلى تغيير القوانين المحلية التي تحجب بحق المرأة و تنطوي على تمييز ضدها.

٦) المكتبة

أسس المركز مكتبة قانونية متخصصة في القانون المحلي والدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية. تحتوي المكتبة على مراجع ومجلات وإصدارات متنوعة باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلى القوانين الفلسطينية ونصوص الأوامر العسكرية الإسرائيلية وكذلك بعض القوانين والتشريعات من البلدان العربية. كذلك توفر المكتبة العديد من المواد والدراسات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي _ الإسرائيلي. ويسعى المركز باستمرار لإغناء وتوسيع مكتبته وهي مفتوحة لاستخدام الباحثين والأكاديميين والمهتمين مجاناً.

التمويل

يتلقى المركز تمويله من عدد من المنظمات والمؤسسات الدولية غير الحكومية المهتمة بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ومن بعض الحكومات الصديقة للشعب الفلسطيني، وتشمل:

1. The Swedish International Commission of Jurists - Sweden
2. Ford Foundation - U.S.A
3. NOVIB - Holland
4. Open Society Fund - U.S.A
5. Christian Aid - U.K
6. CAW Social Justice Fund - Canada
7. Dan Church Aid - Denmark
8. Grassroots International - U.S.A
9. European Commission
10. Royal Danish Representative Office
11. Representative Office of Norway
12. Ireland Aid - The Official Overseas Development Assistance Programme of the Irish Government

مجلس الأمناء

- د. إبراهيم أبو لغد
- د. أنيس فوزي قاسم
- د. حنان عشاوي
- د. خليل الشقاقي
- د. محمد جودة

مجلس الإدارة

- راجي الصوراني
- جير وشاح
- اياد العلمي
- حمدي شقورة

المدير

راجي الصوراني

إن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو هيئة قانونية مستقلة مكرسة لحماية حقوق الإنسان، احترام سيادة القانون ورعاية مبادئ الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على أن معظم نشاطات المركز واهتماماته تتركز في قطاع غزة بسبب القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

• عنوان المراسلة

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

المقر الرئيسي: ٢٩ شارع عمر المختار - بجوار فندق الأمل - غزة - ص.ب ١٣٢٨.

تليفاكس: ٢٨٢٤٧٧٦ / ٢٨٢٥٩٩٣ / ٢٨٢٣٧٢٥

فرعنا في خان يونس: شارع الأمل - متفرع من شارع جمال عبد الناصر بجوار كلية التربية.

تليفاكس: ٢٠٦١٠٢٥ / ٢٠٦١٠٣٥

فرعنا في جباليا: معسكر جباليا مقابل محطة ترمز للبتروك.

تليفاكس: ٢٤٥٤١٥٠ / ٢٤٥٤١٦٠

بريد إلكتروني: pchr@pchrgaza.org

صفحة الويب بيج: www.pchrgaza.org

حقوق الطبع والنشر محفوظة

للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

يتمتع بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة

عضو لجنة الحقوقيين الدولية - جنيف

عضو الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان - باريس

عضو الشبكة الأوروبية المتوسطة لحقوق الإنسان - كوبنهاجن

الطبعة الأولى / إبريل ٢٠٠٢

٢٩ شارع عمر المختار

غزة

ص.ب. ١٣٢٨

تليفون وفاكس : ٢٨٢٤٧٧٦ - ٠٨

٢٨٢٥٨٩٣ - ٠٨

٢٨٢٣٧٢٥ - ٠٨

البريد الإلكتروني : pchr@pchr.org

صفحة الويب : www.pchr.org

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

يتمتع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. والمركز عضو في:-

(١) لجنة الحقوقيين الدولية

(٢) الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

(٣) الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

حقوق الإنسان في مناهج

التعليم بفلسطين

دراسة نقدية لمنهج
الصف السادس
"الفصل الأول"
من التعليم الأساسي

سلسلة الدراسات (٢٩)

:

:

:

:

:

:

:

أولاً: مقدمة وهدف الدراسة

مقدمة

إن الاهتمام بحقوق الإنسان ليس وليد الساعة وإنما له تاريخ طويل تمتد جذوره في جميع أنحاء العالم. كما انه ساعد على استمرار الكفاح من اجل الحرية و المساواة في كل مكان. فواقع الأمر يؤكد "أن ما يتردد اليوم من مفاهيم وأفكار حول مبدأ حقوق الإنسان وحرياته إن هو إلا حقيقة قديمة ولدت مع الإنسان عبر تطور فلسفي وسياسي واجتماعي طويل. كما أنه من الثابت أن القيم التي تتضمنها حقوق الإنسان نستطيع أن نجد أصولها في كافة المذاهب السياسية والاجتماعية والدينية بحيث لا يرقى الشك في حقيقة أنها نتاج كافة الحضارات والديانات".¹

إن ما سبق يشير إلى أن حقوق الإنسان متأصلة في طبيعتها ولا يمكن بدونها أن نعيش كبشر ، فمن خلالها يمكن التطوير واستخدام كامل الاحتياجات الروحية وغير الروحية. ومن أمثلة هذه الحقوق: الحق في الحياة، والحق في الحرية، والحق في الاعتراف للفرد بشخصيته القانونية، والحق في المساواة التامة، والحق في حرية التعبير عن الرأي، والحق في حرية العقيدة، والحق في التعليم، والحق في العمل، والحق في تقلد الوظائف العامة، والحق في المشاركة في حياة المجتمع... الخ .

وجدير بالذكر أن إنكار هذه الحقوق والحريات الأساسية أو إهمالها بأي شكل من الأشكال تعتبر مأساة على المجتمعات بأسرها وذلك لما تولده من عنف ونزاع وتدمير . فالعلاقة بين حقوق الإنسان والسلام الاجتماعي والعالمي علاقة وثيقة فلا سلام دون التمتع بحقوق الإنسان .

¹ عزت سعيد السيد البرعي : حماية حقوق الإنسان في ظل التنظيم الدولي (رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس . كلية الحقوق ، ١٩٨٠م) ص ٢

ولما كان احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية هما أساس الحرية والعدل والسلام العالمي فقد اهتم المجتمع الدولي بحقوق الإنسان وحياته، وظهرت الاتفاقيات الدولية والقرارات التي اتخذت بشأن تنظيم هذه الحقوق وإقرارها والحث على تطبيقها. ويمثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠/١٢/١٩٤٨م، الأساس الذي اشتقت منه اتفاقيات وعهود وبروتوكولات على المستويات الإقليمية والأفريقية والأوروبية والعربية.

ومن ضمن الاهتمامات بحقوق الإنسان إيلاء الجانب التربوي لها مساحة واسعة حيث تعتبر التربية فن إعداد الإنسان للحياة إعداداً شاملاً وكاملاً في جميع الجوانب، الجسمية، والعقلية، والنفسية، والاجتماعية وغيرها من الجوانب التي تخص الإنسان، لذا كان لابد للتربية أن تعد الإنسان إعداداً سليماً منطلقاً من حقوقه التي كفلتها له المواثيق والمعاهدات الدولية. وتهدف التربية على مبادئ حقوق الإنسان إلى نشر الوعي بأهميتها كوسيلة تفكير، ومنهج حياة، فهي مدخلٌ إلى تعلم الحرية، عن طريق إتاحة الفرصة للفكر الناقد والمجدد والمبدع، للفكر الواعي بخصوصيته وهويته الثقافية، مع الانفتاح على الثقافات الإنسانية في إطار شخصية متوازنة. من هذا المنطلق يصبح مبادئ حقوق الإنسان عملية بناءة تنتج من تراكم في المعرفة ومتعة في الممارسة. وحين ينشأ الطفل واعياً بحقوق الإنسان فإن فرصة تفاعله معها حين يكبر تزداد وتصبح عملية قبوله للعيش في مجتمع مدني تُحترم فيه الذات، أمراً أكثر يسراً. ومن جهةٍ أخرى فإن فهم مبادئ حقوق الإنسان عملية تنمو بمراحل، وفقاً للنمو العقلي والنضج الاجتماعي للفرد، وإن تأخر الوعي بحقوق الإنسان وعدم ممارستها منذ الصغر، يسبب مشكلات تربوية واجتماعية، قد يصعب علاجها مستقبلاً. من هنا كان من الضروري تقديم البيئة المناسبة التي تجعل الطفل يحس بأهمية حقوق الإنسان، وما تتطلبه، من إحساس بالمسؤولية والمشاركة الواعية في المجتمع الإنساني.^٢

^٢ سعيد عبد الفتاح عساف: حقوق الإنسان وتدريب المعلمين، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل بعنوان " نحو استراتيجية لإدماج مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج التعليمية الفلسطينية " ، التي نظمتها منظمة العفو الدولية، المجموعات الفلسطينية في قطاع غزة، من ١٩ - ٢١ أكتوبر ١٩٩٧م، ص ١٦.

وإذا كانت التربية هي أداة المجتمع لتحقيق أهدافه فإن المناهج الدراسية تعد أداة التربية في هذا الشأن. كما أن المدرسة وما تحتويه من مناهج هي انعكاس لفلسفة المجتمع التي أنشأها. من أجل ذلك يمكن القول أن البرامج الدراسية (المناهج) تستطيع أن تلعب دورا رئيسا وكبيرا في اكتساب المتعلمين المفاهيم والاتجاهات نحو حقوق الإنسان وفهم طبيعتها ومكوناتها، ودور كل فرد فيها. وبناء على ذلك نلاحظ أن مبادئ حقوق الإنسان يمكن أن تضاف إلى المقررات الدراسية في المرحلة الابتدائية وغيرها، بحيث يكون الطالب هو المحور الأساسي للعملية التعليمية وذلك بتوفير الفرص له لأن يقوم بنفسه بدور إيجابي في الوصول إلي المعرفة العلمية الخاصة بمفاهيم حقوق الإنسان واكتشافها ومعرفة الوسائل لتطبيقها عمليا.

دور المنهج الدراسي في تعليم حقوق الإنسان

إذا كان من ضمن أدوار التربية أن توفر الأساس الفكري اللازم لفهم المشاكل الحالية للمجتمع والمساعدة على حل هذه المشاكل، فمن واجبها أيضا أن تولي حقوق الإنسان اهتماما كافيا، وهذا ما تعبر عنه المادة (٢٦) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أنه "يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملا وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية"^٣. لذا يمكن القول أن تعليم حقوق الإنسان يعد إحدى الضمانات الهامة التي تكفل حماية هذه الحقوق واحترامها، ذلك لأن احترام تلك الحقوق لا بد وأن يمر بمعرفة الإنسان لها، الأمر الذي لا يتسنى إلا بالتعليم. والمواد الدراسية بطبيعتها ودورها يجب أن تهتم بتعليم التلاميذ المبادئ التي تركز عليها حقوق الإنسان، ولا نعني بالتعليم هنا أن يكون تدريس حقوق الإنسان عن طريق العرض والتلقين، وإنما يتحقق من خلال العمل على تكوين مشاعر غريزية لفهم هذه المبادئ... وذلك إذا أردنا ما هو أكثر من مجرد معناها الذهني. ومن هنا تنبع أهمية تمكين التلاميذ من ممارسة إحساسهم بإبعاد حقوق الإنسان كالعادلة - الحرية - المساواة... الخ، وذلك من خلال أنشطة

^٣ الأمم المتحدة : حقوق الإنسان ، مجموعة صكوك دولية ، المجلد الأول. الجزء الأول ، ١٦٦٣ ، ص ٩.

وممارسات يكون فيها للتلميذ دور بارز وحتى يكون ما نعلمه للتلاميذ ليس بمعزل عن جوانب الحياة التي يعيشونها سواء داخل المدرسة أو خارجها .

إن ما سبق يؤكد على أن تعليم حقوق الإنسان لا يتم بالصورة الفاعلة إلا إذا أتيحت الفرصة للتلميذ لكي يمارس ألوانا من النشاط يحقق من خلالها ذاته وتتحول فيها الأقوال إلى أفعال وممارسات .

ويمكن تحديد دور المناهج الدراسية في تعليم حقوق الإنسان من خلال مساعدتها على التالي :-

- ◆ تنمية قدرة التلاميذ على فهم وإدراك أبعاد حقوق الإنسان.
- ◆ تنمية قدرة التلاميذ على فهم أنفسهم كأعضاء في مجتمع واحد في الحياة.
- ◆ تنمية قيمة واحترام حقوق الآخرين وحياتهم.
- ◆ إكساب التلاميذ بعض مفاهيم حقوق الإنسان.
- ◆ التأكيد على المساواة بين جميع الشعوب بصرف النظر عن الاختلاف في اللون-الجنس-العقيدة.
- ◆ التأكيد على ضرورة العلاقات القائمة على الاحترام والثقة المتبادلة بين جميع الشعوب.
- ◆ التأكيد على المعاني التي وردت في المواثيق الدولية التي تعالج حقوق الإنسان.
- ◆ التأكيد على حق الشعوب في تقرير مصيرها وصون حريتها وسلامتها .
- ◆ توضيح النتائج المترتبة على إنكار حقوق الإنسان بكافة أنواعها .

كما أنه وفي سياق الحديث عن دور المناهج في تعليم حقوق الإنسان ينبغي أن نشير إلى ضرورة تطوير هذه المناهج في ضوء احتياجات واتجاهات العصر حيث أن فكرة حقوق الإنسان لم تصل بعد إلى درجة مناسبة من القوة لكي تفرض نفسها كأسلوب حياة داخل المدرسة وخارجها . ولا يكفي هنا أن يعرض الكتاب المدرسي بعض الموضوعات ذات الصلة بحقوق الإنسان ، بل يجب أن تتضمن محتوى المناهج من الموضوعات

ما تسلم نفسها وتساعد المعلم لاستخدام هذا المدخل. ومن هنا فالأمر كله في النهاية يشكل نظاما متكاملًا، فلا بد أن تبدو هذه الفكرة في فلسفة المنهج وأهدافه وطرق تنفيذه. ”؛^٤

إن ما يعزز الاهتمام بتدريس حقوق الإنسان وتضمين المناهج بها هو، جملة التغيرات السريعة في الشئون الاجتماعية والثقافية، والتحويلات العالمية، والانفتاح الإعلامي الثقافي، وثورة المعلومات والمعرفة. إن كل ذلك يقود إلى ”ضرورة إعداد إنسان لديه تحصين حقيقي ضد تحديات القرن الحادي والعشرين، وقادر على الفرز النقدي والاختيار بين ما يتساقط عليه من أفكار واتجاهات مختلفة، وهذه مهمة تتطلب إنسانا لديه الوعي بحقوقه وواجباته ومسئوليته، ومن ثم يصبح للعملية التعليمية دورا مهما جدا، ويصبح عليها أن تمد التلاميذ بكل ما يؤهلهم للتعليم المستمر والقدرة على مواجهة المتغيرات المتسارعة والتحديات الصعبة“.^٥

واقع المنهج في نظام التعليم في فلسطين

على الرغم من الاتفاق العام على أهمية تدريس موضوع حقوق الإنسان ضمن مناهج الدراسة، إلا أنه لا يزال هناك غياب واضح في تطبيق ذلك، إذ لا يوجد في مناهج فلسطين بشكل عام أية وحدة دراسية ضمن المنهاج الدراسي تعالج هذا الموضوع، سواء في المدارس الإعدادية أو الثانوية. ويمكن الذهاب إلى أبعد من ذلك ونقول أنه لم يتوفر للفلسطينيين منهج خاص بهم، بحيث يلبي حاجاتهم وتراثهم وتاريخهم حتى عام ٢٠٠٠م. فمنذ الانتداب البريطاني مرورا بالحكم المصري ومن ثم الاحتلال الإسرائيلي، والمناهج المستخدمة في المدارس بعيدة عن وضع وظروف الفلسطينيين. فقبل عام ١٩٥٠م، كانت المناهج المستخدمة بريطانية، ومنذ ١٩٥٠م، حيث ضمت الأردن الضفة الغربية، وتولت مصر الوصاية على قطاع غزة، تم تطبيق المناهج

٤ أحمد اللقاني وآخرون : تدريس المواد الاجتماعية، الجزء الثاني، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٠م ص ١٣٦.

٥ الهام عبد الحميد وكمال حامد مغيث، التعليم وحقوق الإنسان في مصر (القاهرة، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان،

الأردنية والمناهج المصرية، ثم خضعت جميعها بعد عام ١٩٦٧م، لسيطرة وقيود سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

وفي ضوء ذلك كانت هذه المناهج غريبة عن قيم ومعتقدات وتراث واحتياجات الشعب الفلسطيني. من جهة أخرى كانت المدارس والمدرسون يعتمدون على الأسلوب التقليدي والحفظ غيباً للمواد العلمية، حيث غابت عملية تطوير قدرات الطلبة على التفكير والربط والتحليل. وقد كان هذا الأسلوب يؤسس علاقة الملقن بالمتلقي، فانعكس ذلك على العلاقة بين الطالب والمدرس والمدير، فالطالب يخشى الحديث والتعبير عن رأيه بحرية تامة، كذلك المدرس يخشى مواجهة المدير، فهو الأمر والناهي ورأيه هو الصواب على الإطلاق. علاوة على ذلك كان المناخ المدرسي والبيئة التعليمية تشوبها الانغلاق وعدم التهيؤ لوجود علاقات إنسانية وديمقراطية.

مفاهيم حقوق الإنسان في خطة المنهج الفلسطيني

وضعت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية منذ نشأتها موضوع تطوير المناهج كأحد الأهداف الاستراتيجية لعملها، فهي من جهة توحد المناهج بين جناحي الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن جهة أخرى تحدث نقلة نوعية في المناهج من حيث محتواها ومراعاة التقدم التكنولوجي والعلمي. ومنذ إقرار خطة المنهاج الفلسطيني من قبل المجلس التشريعي عام ١٩٩٨م، والوزارة تعمل على تنفيذ الخطة على عدة مراحل، شملت صياغة الخطوط العريضة، والتحكيم والتأليف والإقرار وفق سياسة الوزارة في إشراك قطاع واسع من التربويين والمؤلفين من معظم قطاعات المجتمع وليس من القطاع التربوي فحسب. ومما لا شك فيه أن خطة المناهج تستقي فلسفتها التربوية من الفلسفة الاجتماعية العامة للفلسطينيين، وتستمد مبادئها من تراث الشعب الفلسطيني ودينه وقيمه وعاداته وتقاليده، علاوة على وثيقة إعلان دولة فلسطين ١٩٨٨م،

وطموح الشعب الفلسطيني تجاه المستقبل، ودور التربية في المحافظة على هذا المجتمع واستمراره من جهة، وتحقيق ازدهاره، وتقدمه ورفاهيته من جهة أخرى.^٦

وفيما يلي بعض العبارات المأخوذة من خطة المناهج الفلسطينية الجديدة التي توضح أسس بناء المناهج المشتقة من فلسفة التربية للمناهج فيما يتعلق بحقوق الإنسان بصورة عامة:^٧

الأساس الفلسفي

- ◆ فلسطين دولة ديمقراطية يحكمها نظام برلماني ديمقراطي.
- ◆ فلسطين دولة محبة للسلام، وهي تعمل في إيجاد التفاهم والتعاون الدوليين القائمين على المساواة والحرية والكرامة والسلام وحقوق الإنسان.
- ◆ الإيمان بالقيم والمبادئ الإنسانية التي تحترم الإنسان وتقيم مكانة العقل وتحت على العلم والعمل والأخلاق.
- ◆ العدل الاجتماعي والمساواة وتوفير فرص تعلم متكافئة لجميع الفلسطينيين ضمن حدود وقدرات الأفراد أنفسهم دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو اللون أو الجنس.
- ◆ توفير الفرص لتطوير الإنسان الفلسطيني فكريا واجتماعيا وجسديا وروحيا وعاطفيا لكي يصبح مواطنا مسئولاً، قادراً على المشاركة في حل مشكلات مجتمعه وبلده والعالم عامة.
- ◆ المشاركة الإيجابية في الحضارة العالمية وتطويرها.

^٦ صلاح ياسين، حقوق الإنسان في خطة المناهج الفلسطينية الجديدة، ورقة عمل مقدمة في ورشة عمل بعنوان " نحو استراتيجية لإدماج مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج التعليمية الفلسطينية "، التي نظمتها منظمة العفو الدولية، المجموعات الفلسطينية، في قطاع غزة من ١٩-٢١ أكتوبر ١٩٩٧م، ص ٦.

^٧ المرجع السابق، ص ٨٠٩، ١٠.

الأساس الاجتماعي

يعتمد هذا الأساس على المرتكزات المتمثلة في :

- ◆ سيادة القانون على المواطنين جميعا هي الوسيلة لتحقيق العدالة والمساواة بينهم.
- ◆ احترام الحريات الفردية والجماعية.
- ◆ المشاركة في العمل الاجتماعي والسياسي ضمن إطار النظام التشريعي الفلسطيني حق للمواطن، وواجب عليه تجاه مجتمعه ووطنه.
- ◆ التربية من أولويات الأعمال الوطنية، فهي ضرورة اجتماعية وهي عمل جماعي شامل ومتنوع ومتطور، تخطط له السلطة وتتحمل مسؤوليته في إطار التخطيط العام للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعتمد فيه إلزامية التعليم حتى بلوغ الطالب سن السادسة عشر.
- ◆ التعليم حق لكل مواطن والسلطة كفيلة بهذا الحق، بحيث لا تقتصر على طلبة المدارس والجامعات فحسب، بل يشمل أيضا مختلف الأعمار والشرائح المهنية والاجتماعية.
- ◆ توثيق الصلة بين التربية والتأهيل المهني والتقني للطلبة من جهة والتفاعل بين المدرسة وسوق العمل من جهة أخرى.
- ◆ الفلسطينيون متساوون في الحقوق والواجبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويتقاضون بمدى عطائهم لمجتمعهم وانتمائهم لهم.
- ◆ الوحدة الوطنية وتماسك المجتمع وبقائه مصلحة لكل فرد من أفراده وضرورة له، ودعائمه الأساسية هي العدل الاجتماعي وإقامة التوازن بين حاجات الفرد، وحاجات المجتمع وتعاون أفراده وتكافلهم بما يحقق الصالح العام، وتحمل المسؤولية الفردية والاجتماعية.
- ◆ تقدم المجتمع رهن بتنظيم أفراده بما يحفظ المصلحة الوطنية والقومية.
- ◆ نقل التراث الثقافي والمحافظة عليه.

الأساس المعرفي

- ◆ يرتكز هذا الأساس على تكوين المواطن الذي يمارس القواعد الصحية المؤدية إلى النمو السوي جسديا وفعاليا وعقليا.
- ◆ يعمل على تنمية رصيده الثقافي والتكنولوجي وينقل طاقته الإبداعية.
- ◆ يقدر على الاختيار الحر لمهنة المستقبل ويرتقي بها عن طريق التعلم الذاتي وغيرها من الوسائل التعليمية الأخرى.
- ◆ يحافظ على موارد فلسطين الطبيعية ، ويقدر على استثمارها بشكل متوازن في سبيل تنمية المجتمع ماديا ومعنويا.
- ◆ يستوعب الحقائق والمفاهيم والمبادئ والنظريات ، بحيث يتعامل معها ويستخدمها في تفسير الظواهر الكونية ويسخرها لخدمة الإنسان ، وحل مشاكله وتوفير أسباب رفاهيته.

الأساس النفسي

- ◆ يتمثل هذا الأساس في تشكيل سمات المتعلم المشجع للمبادرات الفردية والجماعية المنتجة والمحافظة على حقوق الآخرين وممتلكاتهم.
- ◆ التفاعل مع أبناء فلسطين أينما وجدوا والتعاون معهم بقصد الوصول إلى مجتمع ديمقراطي يعزز روح المنافسة الإيجابية ، ويصل إلى العدالة والرفاهية ، ويواكب التقدم في العلوم والمعارف العاملة على توطيد روح السلام في الذات ، وفي العلاقات الاجتماعية الوطنية المقدر لإنسانية الإنسان و المكون للقيم والاتجاهات الإيجابية نحو الذات والآخرين ، والعامل على التقدم الاجتماعي.
- ◆ التمثل للمبادئ الديمقراطية في السلوك الفردي والاجتماعي القابل للتكيف الشخصي والمكتسب لقواعد السلوك الاجتماعي والأخلاقي والمتمثل لها في تعامله مع الآخرين ومتغيرات الحياة.

♦ التمسك بحقوق المواطنة وتحمل المسئوليات المترتبة عليها.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بالدرجة الأولى إلى معرفة مدى توافر بعض مفاهيم حقوق الإنسان التي أقرتها الشريعة الدولية^١ في المنهاج الفلسطيني الجديد، حيث أن المجتمع الفلسطيني بصفته نظاماً فرعياً من النظام الرئيسي (العالمي)، فقد تأثر هو الآخر بنفس التغيرات سابقة الذكر، كما أضيف إليها الظروف السياسية التي يعيشها الشعب الفلسطيني من احتلال صهيوني لأرضه على مدار أكثر من ٥٠ عام، والذي تخللها انتهاكات لكافة حقوقه، السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها من الحقوق الأخرى، الأمر الذي يشكل حافزاً ورغبة قوية لإدراك هذه الحقوق. ولما كانت السلطة الوطنية الفلسطينية قد أنجزت المرحلة الأولى من المنهاج الفلسطيني المستقل وطبقته على الصف الأول والسادس الابتدائي، فمن المتوقع أن يعالج هذا المنهج مفاهيم حقوق الإنسان وتوعية التلاميذ بها. من أجل ذلك سنقوم بهذه الدراسة النقدية بهدف التعرف على واقع حقوق الإنسان في المقررات الدراسية الفلسطينية التي تم اعتمادها وتطبيقها على الصف السادس الابتدائي "الفصل الأول" ومن ثم ستقوم هذه الدراسة بمحاول الإجابة على الأسئلة التالية :-

- ♦ ما أبرز مفاهيم حقوق الإنسان التي ينبغي أن يتضمنها منهج الصف السادس الابتدائي في فلسطين؟
- ♦ ما مدى توافر مفاهيم حقوق الإنسان في أهداف منهج الصف السادس الابتدائي في فلسطين؟
- ♦ ما مدى توافر مفاهيم حقوق الإنسان في محتوى الكتب الدراسية لمنهج الصف السادس الابتدائي في فلسطين؟
- ♦ ما الإجراءات المقترحة من أجل تضمين مفاهيم حقوق الإنسان في محتوى هذا المنهج؟

^١ المقصود بالشريعة الدولية، هو المواد التي يتضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعهد الدولي الخاصين بكل من الحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثانياً: أدبيات الدراسة

لقد تلا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨م)، العديد من مؤتمرات الدعم والمتابعة لمدى تطبيقه، ففي المؤتمر الدولي الذي عقد في طهران سنة (١٩٦٨)، لاستعراض التقدم الذي تحقق منذ اعتماد هذا الإعلان، ولصيغة برنامج للمستقبل، أوصى المؤتمر أن تدعى جميع الدول إلى ضمان استخدام جميع وسائل التعليم، من أجل إتاحة الفرصة للشباب لأن يشب بروح احترام الكرامة الإنسانية والتساوي في الحقوق. واعتبر المؤتمر أن أساس هذا التعليم هو "الإعلام الموضوعي والمناقشة الحرة. ثم قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في السنة ذاتها أن تطلب إلى أعضائها اتخاذ خطوات وفقاً للنظام المدرسي الخاص بكل دولة لعرض المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإدراجها في المقررات الدراسية لكلتا المرحلتين الابتدائية والثانوية. وفي سنة (١٩٧٨م)، نظمت اليونسكو مؤتمراً دولياً في فيينا عن تدريس حقوق الإنسان، ثم مؤتمراً مماثلاً في مالطة سنة (١٩٧٨م).^٩ ثم عقدت دورة تدريبية عن تدريس حقوق الإنسان في إقليمي آسيا والمحيط الهادي في بانكوك "تاييلاند" في أكتوبر سنة (١٩٨٧م)، اشتركت فيها حكومات ومراقبون من مختلف وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وفي إطار الذكرى الأربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة (١٩٨٨م)، أقام مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في "جنيف" حلقة دراسية دولية عن تدريس حقوق الإنسان، اشترك فيها ممثلو أكثر من أربعين بلداً وممثلون لمنظمات دولية، بالإضافة إلى وسائل الإعلام المعنية.^{١٠}

^٩ مركز الدراسات والتطبيقات التربوية: مبادئ تدريس حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٩، ص ٥.

^{١٠} المرجع السابق : ص ٦.

و من جهة أخرى أجريت العديد من الدراسات والأعمال العالمية والعربية والفلسطينية في مجال تعليم حقوق الإنسان أو في مجال تضمين مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج وقد أمكن الإطلاع على العديد من هذه الجهود وفيما يلي بعضها:

* دراسة فريزر وآخرون (1981 Frizzier, and Others)

المرشد لتعليم حقوق الإنسان في المرحلة الابتدائية:-

تم تقديم هذا الدليل للمدارس الابتدائية العامة بولاية متشيجان، بقصد تعليم التلاميذ عن حقوق الإنسان بواسطة مهارات وأنشطة ومصادر مناسبة لسن التلاميذ في هذه المرحلة. ويحتوي هذا الدليل على عشرة أهداف أساسية تدور حول مفاهيم داعمة لمبادئ حقوق الإنسان مثل:

- ◆ الاستقلالية والحرية والكرامة الإنسانية.
- ◆ احترام الديانات المختلفة وحرية العبادة الدينية.
- ◆ حقوق الطفل كهدف هام من أهداف التعاون الدولي والعالمي.
- ◆ مدى تأثير الحكومات على مفاهيم حقوق الإنسان لدى الأفراد.
- ◆ الثقة بالذات وتنمية شخصية الإنسان تزود وتقوي معرفته لحقوق الإنسان.
- ◆ احترام الكرامة الإنسانية في التعامل بين الأفراد.
- ◆ التفرفة العنصرية، والعنصرية غالباً ما تنتج عن ظروف اقتصادية وسياسية للمجتمعات.
- ◆ محاولة الإنسان عبر التاريخ لإضفاء شكل أفضل على العالم الذي يعيش فيه.
- ◆ الآثار السلبية للإشاعات والخرافات والأساطير.

“ Frizzier, -Louise; and others: Detroit Public Schools, Mich.Dept.of Curriculum Development Services.1981.□

♦ لقد حقق هذا الدليل أهدافه من خلال (٣٨) درساً تدور حول الأهداف العشرة الرئيسية التي تم وضعها، وتشمل هذه الدروس الأنشطة والاستراتيجيات والمهارات والموارد اللازمة في أداء هذه الأهداف، كما تشمل النتائج المتوقعة من التلميذ المستفيد من هذا البرنامج.

* دراسة مركز حقوق الإنسان بالأمم المتحدة (١٩٨٩م)^{١٢}

مبادئ تدريس حقوق الإنسان، أنشطة عملية للمدارس الابتدائية والثانوية: -

تقدم هذه الدراسة معلومات أساسية للمدرسين في المدارس الابتدائية والثانوية الذين يهدفون إلى تعزيز الوعي بحقوق الإنسان ومعرفتها، وتعزيز مبادئ المعاملة بالمثل والمساواة اللتين تستند إليهما مفاهيم حقوق الإنسان مثل الحياة والعدل والحرية والإنصاف. ويشير الكتيب في مواضيع كثيرة إلى إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حتى يمكن تقييم النشاط في ضوء المبادئ والأفكار التي يسردها هذا الإعلان. ومن المأمول أن يستخدم الكتيب للشروع في عملية التطوير والتطوير الجارية في جميع مستويات التدريس في مناطق العالم الثقافية الكثيرة والمتنوعة.

أما عن الأساليب والأنشطة المقترحة في عرض بعض المفاهيم فقد تضمنت الدراسة مجموعة منها: أداء الأدوار، العصف الفكري، والقصة. أما عن التقويم فلم تعرض الدراسة أسلوباً متفقاً عليه للتقويم، ولكنها توصي بالاستبيانات المفتوحة غير الجامدة التي تؤدي في فترات فاصلة متكررة، باعتبارها أبسط أساليب التقويم، ويمكن أيضاً إعداد قوائم مراجعة لتقويم الممارسات المتبعة في مجال حقوق الإنسان في قاعات الدراسة وفي المجتمع المدرسي. ومن ناحية أخرى قدمت هذه الدراسة صيغة مبسطة لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بهدف الاسترشاد بها وفهم كل مبدأ فهماً صحيحاً، وقد أوصت الدراسة المعلمين أن ينتهجوا هذا الأسلوب بترجمة نص الإعلان العالمي إلى اللغة المستعملة في بلدانهم.

^{١٢} مركز حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: تدريس حقوق الإنسان، أنشطة عملية للمدارس الابتدائية والثانوية، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٩.

* دراسة الاتحاد الدولي لغوث الأطفال (١٩٩٧م)^{١٢}

تدريب واسع على اتفاقية حقوق الطفل:-

نشأت فكرة دليل التدريب من التزام الاتحاد الدولي لغوث الأطفال بتدريب العاملين في المنظمات الأعضاء على مضمون اتفاقية الأمم المتحدة عن حقوق الطفل وأسلوب تطبيقها. ومن المفترض أن يكون الشخص الذي يقرأ الدليل ويستعمله مسئولاً عن تصميم حلقات تدريب على الاتفاقية وإدارتها، ويشار إليه في مواقع مختلفة من الدليل باسم المدرب، ويستخدم تعبير مشارك للإشارة إلى الذين يشاركون في حلقات تدريبية للتعلم عن الاتفاقية وتطبيقها في أعمالهم.

ويسعى الدليل إلى زيادة مستوى وعي المشاركين في التدريب بالمعتقدات والمواقف المتعلقة بالأطفال، وتعزيز الحس بالفروق الثقافية المتعلقة بالطفولة، وإحداث فهم أعمق لمبادئ الاتفاقية، وإمكان تطبيقها، ويؤمل من هذا أن يصبح المشاركون في التدريب أفضل استعداداً لضمان دروج مبادئ الاتفاقية وأحكامها في خطط منظماتهم وسياساتها وبرامجها.

لقد رُتبت هذه الرزمة التدريبية بحيث تتناول على التوالي خلفية الاتفاقية، ومضمونها وتطبيقها واستخدامها، وفيها أيضاً عرض وقائع وتمارين وغيرها من المواد الملحقمة المتعلقة بكل قسم. وقد صُمم الدليل بحيث يتسلسل تسلسلاً منطقياً بدءاً من الخلفية والاتفاقية والمضمون وطرق كتابة التقارير المراد رفعها، ودور المنظمات الأهلية غير الحكومية، وصولاً إلى العمل بالاتفاقية في السياسة والممارسة. وتُتخذ الوقائع الحياتية منطلقاً لعرض الأنشطة المعبرة عن المبدأ المراد مناقشته، ويمكن توضيح هذا العرض بالصور والشفافيات والمواد المساعدة الأخرى. ويشمل الدليل تمارين مختلفة، ولكل تمرين ورقة تعليمات ومواد مساعدة خاصة. وتتيح

^{١٢} الاتحاد الدولي لغوث الأطفال: ترجمة: ورشة الموارد العربية بالاشتراك مع رادابارن. تدريب واسع على اتفاقية حقوق الطفل، ١٩٩٧.

التمارين الواحد والعشرون المدرجة في هذا الدليل مجالاً رحباً للمشاركة، وتقتضي في المعتاد الكثير من العمل في فرق صغيرة، إذ يساعد العمل في مجموعات صغيرة المشاركين على الربط بين مضمون برامج التدريب وبين خبراتهم الشخصية، ويتيح مجالاً للمناقشة والأفكار الحافزة، ويشجع المشاركين على أن يصبح كل منهم بمثابة مورد للآخر من حيث خبراتهم ومعرفتهم، ويعزز توثيق علاقاتهم.

* دراسة عاطف محمد عبد الله (١٩٩٤م)^{١٤}

حقوق الإنسان في مناهج الدراسات الاجتماعية بالتعليم الأساسي في مصر:-

اهتمت هذه الدراسة بمبدأ حقوق الإنسان والكشف عن مدى توافرها في مناهج الدراسات الاجتماعية بالإضافة إلى وضع تصور مقترح لبرنامج في الأنشطة المرتبطة بالدراسات الاجتماعية يعد لتنمية حقوق الإنسان وذلك من منطلق أهمية مبدأ حقوق الإنسان وضرورة ظهوره جلياً في فلسفة المنهج وأهدافه وطرق تنفيذه باعتباره من المبادئ الأساسية التي لها أهميتها الكبرى في غرس بذور المواطنة لدى التلاميذ. وقد جاءت نتائج الدراسة وتوصياتها كالتالي:

خلصت هذه الدراسة إلى وضع قائمة بالحقوق التي ينبغي توافرها في مناهج الدراسات الاجتماعية، وقد أوصى الباحث خبراء المناهج على المستوى التخطيطي والتنفيذي الإفادة من القائمة في التعرف على إيجابيات وسلبيات مناهج الدراسات الاجتماعية وأخذها في الاعتبار عند وضع مناهج الدراسات الاجتماعية مستقبلاً.

كشفت هذه الدراسة عن قصور واضح فيما يتعلق بحقوق الإنسان عند أهداف تدريس الدراسات الاجتماعية، لذا فقد أوصى الباحث بضرورة الاهتمام بالأهداف التي تتضمن حقوق الإنسان على أن تنص عليها صراحة حتى يمكن الاهتمام بتعليمها على النحو الذي يتناسب مع أهميتها.

^{١٤} عاطف محمد عبد الله: حقوق الإنسان في مناهج الدراسات الاجتماعية بالتعليم الأساسي في مصر-دراسة تقيمية، رسالة ماجستير غير منشورة،

كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٤.

كما كشفت هذه الدراسة عن قصور واضح في محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، لذا فقد أوصى الباحث بأن يتضمن مناهج الدراسات الاجتماعية بالتعليم الأساسي قدرًا كافيًا ومتوازنًا يتناسب مع أهميتها.

وصل الباحث في هذه الدراسة إلى وضع تصور مقترح لبرنامج في الأنشطة المرتبطة بالدراسات الاجتماعية لتدعيم مبادئ حقوق الإنسان، لذا فقد أوصى الباحث القائمين على وضع المناهج بالاهتمام بالأنشطة عند وضع مناهج للدراسات الاجتماعية.

تضمنت هذه الدراسة تدريس وحدة من وحدات برنامج النشاط المقترح، مقدمة لتلاميذ الصف الرابع الأساسي، تحت اسم (طفولة سعيدة)، وقد تضمنت ستة دروس، قُدِّمت في تسعة عشر حصة دراسية، وقد عرض الباحث أهداف هذه الوحدة، كالتالي:

(التعرف على ماهية حقوق الإنسان، التعرف على مفهوم الواجب، إدراك العلاقة على حصول الفرد على حقوقه وأداء واجباته، التمييز بين مفهوم الحق والواجب، تنمية الوعي بحق الطفل في الحياة، تنمية الوعي بحق الطفل في أن يكون له اسم، تنمية الوعي بحق الطفل في الجنسية، تنمية الوعي بحق الطفل في التعليم، تنمية الوعي بحق الطفل في بيئة مناسبة، تنمية الوعي بحق الطفل في الرعاية الصحية، تنمية الوعي بحق الطفل في المشاركة، التمييز بين الرغبات الفردية والحاجات العامة، إدراك كيفية التصرف في المواقف المختلفة، تقدير جهود الدولة في رعاية الطفولة، اكتساب الاتجاه نحو العمل في فريق). وقد أوصى الباحث باستخدام طرق تدريس فعالة في هذا المجال، بحيث يمكن أن تسهم في تنمية مبادئ حقوق الإنسان، كما أوصى بضرورة تدريب المعلمين قبل وأثناء الخدمة على استخدام مثل هذه الطرق لما لها من فعالية في هذا الشأن.

*** دراسة إلهام عبد الحميد (١٩٩٧)١٥، بعنوان حقوق الإنسان في مناهج التعليم في مصر**

حيث هدفت إلى التعرف على واقع حقوق الإنسان من خلال المقررات الدراسية، ومن خلال طريقة التدريس السائدة في المدارس بمصر.

*** دراسة أحمد بلقيس (١٩٩٠م)١٦**

الميثاق الدولي لحقوق الأطفال ودور المؤسسات التربوية في رعايتها والحفاظ عليها:-

قام الباحث بإعداد مذكرة لمعهد التربية التابع لدائرة التربية بوكالة غوث اللاجئيين وتستخدم في برامج إعداد المعلمين أثناء الخدمة والذي يشرف عليها في غزة مركز التطوير التربوي. وتتناول المذكرة حقوق الطفل، وتطبيقاته بين العاملين التربويين، من أجل توفير المناخ والأجواء الملائمة لكي يتمتع الطفل الفلسطيني ببعض حقوقه المشروعة. واعتمد في تحديد حقوق الطفل على وثيقة الاتفاقية الدولية التي أقرتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة في نوفمبر (١٩٨٩م)، وعلى وجهة نظر التربية وعلم النفس التربوي، واعتمد على وجهة نظره وخبرته في اقتراح أنشطة تساعد على تمتع الطفل بحقوقه، ولكن الأنشطة المقترحة انصبحت على التوعية للعاملين في حقل التعليم أكثر مما انصبحت على توفير ممارسات عملية ذات علاقة تضمن تحقيق هذه الحقوق، ومن الأنشطة التي اقترحها بلقيس ما يلي:

◆ إعداد دراسات وبحوث ميدانية تتناول أوضاع التلاميذ، وكتابة مقالات حول الموضوع لنشرها في مجلة (المعلم الطالب) الذي يصدرها معهد التربية، وإصدار عدد خاص بها، وكتابة مواد تعليمية خاصة تتناول هذه الحقوق، وكذلك كتابة تقرير عن نتائج معالجة الموضوع في مدارس اللاجئيين الفلسطينيين.

^{١٥} إلهام عبد الحميد وكمال حامد مغيث: التعليم وحقوق الإنسان في مصر، (القاهرة، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، ١٩٩٧م).

^{١٦} أحمد بلقيس: الميثاق الدولي لحقوق الأطفال ودور المؤسسات التربوية في رعايتها والحفاظ عليها، معهد التربية - الأونروا - اليونسكو، ١٩٩٠.

- ◆ تنظيم ندوات على مستوى المدارس تبحث في حقوق الأطفال وكيفية تحقيقها.
- ◆ عمل مسابقات ونشاطات مدرسية مثل إقامة معارض وموضوعات إنشائية وجداريات، وشعر، وقصص، ومسرحيات، والنشرات ٠٠٠٠ إلخ.
- ◆ إنشاء لجنة خاصة على مستوى الرئاسة لتنظيم نشاطات ميدانية ذات علاقة مثل تنظيم حملة لتوفير إجراءات الأمن والسلامة في المدارس وإعادة النظر في القوانين المدرسية في ضوء حقوق الطفل، ودراسة موضوع العقاب البدني وكرامة الطفل.
- ◆ إثراء مكتبات المدارس بكتب وقصص ومسرحيات للأطفال وتنظيم برامج لتنمية المطالعة المنتسبة وإتاحة فرصة المطالعة للأطفال.
- ◆ ويلاحظ أن جهود بلقيس لم تتضمن منهاجاً محدداً لتحقيق كل حق من حقوق الطفل من خلال برامج أو خطط محددة الأهداف والأنشطة وأساليب التقويم والجدول الزمني اللازم، ولم توزع المسؤوليات الخاصة بها على المسؤولين في دائرة التربية أو المدارس، ولكنها تبقى مهمة لأنها تصل إلى أيدي المعلمين، وتناقش خلال الدورات التدريبية أثناء الخدمة، وغالباً ما تنجح في إثارة اهتمام بعضهم على الأقل.

* دراسة بيتي ريدرون (Betty Redrawn 1994)^{١٧}

جاءت هذه الدراسة لتكون بمثابة مرجع، وتعد إطاراً وكتاباً منهجياً لتسهيل تعليم التربية المتعلقة بحقوق الإنسان في المدارس الابتدائية والثانوية، وقد قصد من ورائه أن يكون مرجعاً يعرض بعض الإمكانيات من خلال طريقة أو أسلوب للتربية أو الثقافة المتعلقة بحقوق الإنسان تكون شاملة وذات مفاهيم تنموية.

^{١٧} بيتي ريدرون: كرامة الإنسان، ترجمة: غسان عبد الله، المركز الفلسطيني لتعليم حقوق الإنسان، القدس، ١٩٩٤.

وتكمن شمولية هذه الطريقة في إصرارها على أن جميع حقوق الإنسان يمكن أن تجد لها مكاناً في جميع المناهج بمستوياتها وموضوعاتها المختلفة، وقد تم تحضير هذا الكتاب استناداً إلى الإيمان العميق بأن الثقافة الشاملة ضرورية لبقاء المجتمع البشري وسعادته. وفي الوقت الذي لا يعتبر فيه هذا الكتاب مرجعاً شاملاً من المراجع التي تختص بحقوق الإنسان إلا أنه في الوقت ذاته يقدم قراءات مقترحة وملائمة لغير المتخصصين من أمثال مدرسي المراحل الثانوية والابتدائية لتزويدهم بخلفية جوهرية ملائمة، ورغم أنه لا يقدم منهاجاً كاملاً إلا أنه يعرض عينات تعتبر أكثر تقدماً. ومن ناحية أخرى يحتوي هذا الكتاب على مقترحات لمواد منهجية مكثفة ومتكاملة وملائمة أكثر لكل مرحلة، وتعد استراتيجيات التعلم والوسائل المقترحة جزءاً من مجال واسع وضخم من الإمكانيات الإرشادية المفتوحة أمام المدرسين للمباشرة في التربية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتوجد مختارات من هذا المجال الواسع تقدم في هذا الكتاب لكل مرحلة من المراحل الأساسية، (مرحلة الطفولة المبكرة، ومرحلة منتصف عمر الطفولة، ومرحلة المراهقة المبكرة، ومرحلة المراهقة)، فمن القيم والمفاهيم الجوهرية التي عرض تدريسها في مرحلة الطفولة المبكرة، (الأوامر، الاحترام، العدل، المساواة، المسؤولية الشخصية)، وتعزيزاً لهذه المفاهيم والقيم اقترح تعليم (إعلان حقوق الطفل، وقواعد الصف)، ثم هو يقوم بتعزيز آخر، وهو عرض بعض المشكلات والقضايا وتحليلها مع تلاميذ هذه المرحلة باستخدام أنشطة مناسبة لمستوياتهم، من هذه المشكلات (الظلم، الفقر، التعذيب...)، وهكذا استمر الباحث في عرض المواد المنهجية المتعلقة بكل مرحلة (الطفولة المبكرة، منتصف عمر الطفولة، المراهقة المبكرة، المراهقة).

* دراسة لجنة حقوق الإنسان (١٩٩٥م)^{١٨}

منهج لتعليم حقوق الإنسان للأطفال من جيل ٣ - ١٢ عاماً :-

^{١٨} لجنة حقوق الإنسان للأطفال في تاكوما: ترجمة: منيرة زعرب، مناهج لتدريس حقوق الإنسان من جيل ٣-١٢ عاماً، حملة تعليم حقوق الإنسان في فلسطين، أمانستي، ١٩٩٥.

يهدف الدليل إلى مساعدة المدرسين والمدرسات على استيعاب مفاهيم حقوق الإنسان، وخصوصاً تلك المتعلقة بالمبادئ العشرة لحقوق الطفل، ضمن المنهاج الدراسي القائم، دون الحاجة إلى تصميم منهاج جديد لهذا الغرض. ومع أن الدليل قد صمم للأطفال من عمر ٣-١٢ سنة، إلا أنه قد يكون مناسباً لمن تصل أعمارهم إلى الثامنة عشرة. ويقدم المنهاج المقترح للأطفال معرفة واقعية ومهارات لتطوير قيمة الذات والعطف على الآخرين، وتعد هذه الأساس الذي يحتاجه الأطفال إذا أرادوا فهم حقوقهم كأطفال، وكذلك الحقوق الأساسية لجميع الناس. ونظراً لعمر الأطفال الذين وضع هذا الكتيب ليستخدم معهم، اختيرت لغة أبسط من لغة إعلان حقوق الطفل كأساس لهذا الكتيب، وفي الوقت نفسه استخدمت اتفاقية حقوق الطفل لتطوير نشاطات لكل مبدأ، واحتوى هذا الكتيب بشكل خاص على الحقوق المشتركة للأطفال بما فيها حق الطفل في الحصول على معلومات، كما احتوى على نشاطات منهجية وقوائم كتب لمساعدة المعلم في تعزيز فهم الأطفال لحقوقهم، ويقدم كل مبدأ بالطريقة التالية:

- ◆ سرد لنص المبدأ من كتاب جوقة الأطفال (وهو كتاب صادر عن اليونيسيف، ينص على المبادئ العشرة بلغة مناسبة لسنوات ما قبل المدرسة والمرحلة الابتدائية).
- ◆ سرد للمبدأ الأصلي بشكل مختصر.
- ◆ استراتيجية تركيز التعليم التي تشرح المبدأ للاستعمال في غرفة الصف.
- ◆ نشاطات تعطي حياة ومعنى للاستراتيجيات، ووضعت المواد المطلوبة لكل نشاط ومواضيعه.
- ◆ قوائم كتب تغذي فهم المبادئ.
- ◆ وقد قسمت النشاطات إلى ثلاثة مجموعات من حيث الأعمار:
 - ”الطفل الصغير“ للأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ٣-٥ سنوات.
 - ”طفل الابتدائي“ للأعمار من ٦-٨ سنوات.
 - ”طفل المرحلة الابتدائية العليا“ للأعمار من ٩-١٢ سنة.

* دراسة حملة تعليم حقوق الإنسان في فلسطين (١٩٩٧م)^{١٩}

دليل المعلم: فعاليات لتعليم حقوق الطفل الإنسان للمرحلة الأساسية: -

أعد دليل تعليم حقوق الطفل في المرحلة الابتدائية، وذلك من أجل خلق برامج تعليمية منهجية في المدارس لتعليم حقوق الإنسان. ويوجه هذا الدليل المعلمين لتعليم حقوق الطفل كأسلوب بديل، من أجل تنمية قدراته من خلال معرفته لحقوقه باستخدام أسلوب الفعاليات والأنشطة المتنوعة للمبادئ العشرة من إعلان حقوق الطفل. فيعرض فعالية لكل مبدأ من المبادئ العشرة، كما يعرض وسيلة واستراتيجية معينة لكل فعالية، وتتراوح الفعاليات بين الرسوم، والصور، والمشاهد المسرحية، وغيرها من وسائل التوضيح المناسبة. وهذه الفعاليات، هي:

الفعالية الأولى: تكوين أشكال لأجزاء مختلفة ومتشابهة لجسم واحد.

الهدف من هذه الفعالية، هو: الاعتراف بأن الطفولة هي مرحلة فريدة من الحياة، لها خصوصيتها واحتياجاتها، وهذه الاحتياجات مشتركة بين أطفال العالم، بغض النظر عن الأصل أو القومية أو اللون.

الفعالية الثانية: دراسة رسوم وصور مختلفة لأطفال في ظروف مختلفة.

الهدف: تعزيز الشعور بالكرامة.

الفعالية الثالثة: أسماء الطلبة، وأماكن وضع حقائبهم.

الهدف: تعزيز الهوية الذاتية.

الفعالية الرابعة: بطاقات توضح حاجات الطفل الأساسية.

الهدف: تعزيز وعي الطفل بحاجاته، الأساسية من مأوى، وغذاء، وصحة، ولهو.

^{١٩} حملة تعليم حقوق الإنسان في فلسطين: دليل المعلم، فعاليات لتعليم حقوق الطفل الإنسان للمرحلة الأساسية، غزة، ١٩٩٧.

الفعالية الخامسة: كرسي المعاق.

الهدف: التعرف على الحاجات الاستثنائية للأطفال المعاقين.

الفعالية السادسة: مشهد مسرحي يعده الطلبة بمساعدة المعلم حول حق الطفل بالرعاية الأسرية.

الهدف: توعية الطفل على أن من حقه أن يحصل على الحب والرعاية من والديه، وعائلته، ومجتمعه.

الفعالية السابعة: لوحة المساهمة (ماذا تعني لي المدرسة)؟

الهدف: تطوير صورة الذات لكل طالب وطالبة بنفس القدر من الأهمية.

الفعالية الثامنة: صور لأطفال في أوقات الشدة.

الهدف: إعطاء شعور بالأمان من خلال الاعتراف بأولوية حماية الأطفال في أوقات الشدة.

الفعالية التاسعة: التعرض لحالات عنف مختلفة، يتعرض لها الأطفال.

الهدف: إعطاء الطفل القوة للتعرف على سوء المعاملة وللبحث عن الحماية.

الفعالية العاشرة: التسامح والمحبة.

الهدف: عرض مشاعر واسعة من التسامح والتفهم والصدقة، وتمكين الأطفال من القيام بأدوارهم كصانعي

سلام داخل العائلة الدولية.

ويعرض الدليل استراتيجية تنفيذ هذه الفعاليات فيعتمد بشكل كبير على الدور الفعال لمشاركة الطلبة في النقاش، وما المعلم أو المرشد إلا موجه للنقاش، يتدخل بأقل قدر ممكن.

* دراسة حملة تعليم حقوق الإنسان في فلسطين (١٩٩٧م)^{٢٠}

دليل المعلم لتعليم حقوق الطفل في المرحلة الابتدائية، في مادة اللغة العربية:-

هدف هذا الدليل إلى تعليم بعض مفاهيم حقوق الطفل الإنسان لتلاميذ المرحلة الابتدائية، عن طريق دمج هذه المفاهيم مع مواد المنهاج، وذلك بمواءمة بعض المفاهيم المتعلقة بحقوق الإنسان مع دروس المنهاج المدرسي في مادة اللغة العربية، ويتم تنفيذ هذه الفعاليات باستخدام أنشطة مناسبة وداعمة للهدف، تتمثل هذه الأنشطة في صورة قصص صغيرة على لسان الطير والحيوان، أو أناشيد وأغاني للأطفال، أو غير ذلك من أنشطة حركية وألعاب صافية. وقد احتوى هذا الدليل على (١١١) درساً من دروس اللغة العربية، رُصد مقابل كل درس مبدأً أو أكثر من مبادئ حقوق الطفل الإنسان، ومن هذه الحقوق:

- ◆ أن لكل طفل حقاً أصيلاً في الحياة.
- ◆ للطفل الحق في أن يحظى بمستوى معيشي ملائم لنموه البدني والروحي والمعنوي والاجتماعي.
- ◆ لكل طفل الحق في أن يكون له اسم وجنسية، وله الحق في الرعاية.
- ◆ لكل طفل العيش مع أسرته دون فصل عن والديه.
- ◆ يمنع ترحيل الأطفال عن أوطانهم، أو منعهم من العودة إليها.
- ◆ للطفل الحق في تكوين أفكاره وآرائه، والتعبير عنها بحرية.
- ◆ للطفل الحق في التربية والتعلم، بما يعزز تنمية شخصيته، وقدراته.
- ◆ للطفل الحق في أن يتمتع بأفضل مستوى صحي يمكن بلوغه.

^{٢٠} حملة تعليم حقوق الإنسان في فلسطين: دليل المعلم، فعاليات لتعليم حقوق الطفل في المرحلة الابتدائية في مادة اللغة العربية، أمنتني، ١٩٩٧.

- ◆ للطفل الحق في التمتع بالراحة، وأوقات الفراغ، وأن يمارس اللعب والنشاطات الترويحية الملائمة لسنه.
- ◆ للطفل الحق في ألا يتعرض للتعذيب أو لأية عقوبة، أو معاملة لا إنسانية.
- ◆ للطفل الحق في الحماية ضد أي تمييز أو عقوبة، على أساس وضعه السياسي أو الاجتماعي أو معتقداته، أو معتقدات والديه، أو أي فرد من أسرته.
- ◆ وقد اشتمل الدليل على النتائج المتوقع الوصول إليها بعد اجتياز التلاميذ للأنشطة.
- ◆ أما أدوات التقويم في الدليل فقد تُركت للمدرس ليختار الأدوات التي يراها مناسبة لتقويم الإنجاز لدى تلاميذه.

* دراسة إحسان الأغا (١٩٩٧م)^{٢١}

التطبيقات التربوية لحقوق الطفل الفلسطيني في قطاع غزة : هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى توافر التطبيقات التربوية لحقوق الطفل الفلسطيني في المدارس الابتدائية والإعدادية بقطاع غزة من وجهة نظر معلميه، وذلك في مجالات أربعة: العدالة والمساواة، والتعليم والثقافة، والحياة، والحماية والرعاية. أما متغيرات الدراسة فهي أربعة: مستوى المدرسة (ابتدائي وإعدادي)، والجهة المشرفة (وكالة ووزارة)، والجنس (ذكور وإناث)، والتقسيم الإداري (شمال القطاع وجنوبه). وتكونت أداة الدراسة من استبانة (التطبيقات المدرسية لحقوق الطفل التربوية)، وهي مكونة من أبعاد رئيسية أربعة، لكل منها ستة عشر بنداً، ويتضمن كل بند تطبيقاً مدرسياً، والأبعاد الرئيسية الأربعة لحقوق الطفل هي:

- ◆ العدالة والمساواة: ويتضمن حق الطفل في فرص متكافئة، ومراعاة الفروق الفردية والحاجات الخاصة، والمشاركة في اتخاذ القرارات، وتوفير فرص الحوار.

^{٢١} إحسان الأغا: التطبيقات التربوية لحقوق الطفل الفلسطيني التربوية في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس، العدد الثاني-

- ◆ التعليم والثقافة : ويتضمن حق الطفل في التربية والتعليم والثقافة، وتوفير المعلومات عن حقوقه، ومجانية التعليم، ومراعاة خصائص أو مراحل نموه، ووظيفية المعرفة.
- ◆ الحياة: ويتضمن حق الطفل في الحياة، وعدم تعرضه للخطر والعقاب، وتأكيد الذات والانتماء للجماعة، وتقديم خدمات صحية، وتدعيم الاتجاهات الإيجابية نحو الحياة والذات والمجتمع.
- ◆ الحماية والرعاية: ويتضمن حق الطفل في الاهتمام به اهتماماً متكاملاً، وحقه في الإرشاد والتوجيه، وإظهار قدراته، والرفق في المعاملة، والتقدير والحب والحنان والطمأنينة.

وقد شملت هذه الاستبانة أربعة وستين بنداً فرعياً، تتم الاستجابة لبنودها بتحديد درجة التطبيق من خلال استجابات محددة متدرجة من خمس درجات على طريقة ليكرت. وقد دلت نتائج هذه الدراسة على أن معدل توافر التطبيقات التربوية ككل كان بنسبة ٧٤,٤٥٪، وكان أعلاها مجال الحياة ٨٧,٤٥٪، وأقلها مجال التعليم و الثقافة ٦٩,٨٥٪، وقد جاءت النتائج لصالح المدرسة الابتدائية مقابل المدرسة الإعدادية، ولمدارس الوكالة مقابل مدارس الوزارة، ولصالح مدارس الإناث مقابل مدارس الذكور، ولم يكن هناك فرق ذو دلالة إحصائية لتأثير متغير التقسيم الإداري.

* مشروع التوعية بحقوق الطفل: (معهد كنعان التربوي النمائي – غزة ١٩٩٩)^{٢٢}

يعتبر مشروع التوعية بحقوق الطفل أحد البرامج ذات العلاقة بالعمل المجتمعي، والتي تتصف بالاحتكاك المباشر مع الفئات المستهدفة، كما أنه يشكل بداية انطلاق من أجل الدفع باتجاه مشاركة الأطفال في تحديد احتياجاتهم وأولوياتها للمساهمة في التوعية المجتمعية، ويتكون هذا المشروع من سبعة ورش عما نفذت مع ست مؤسسات أهلية فلسطينية موزعة على أربع مناطق يمكن اعتبارها مجازاً تمثل أنحاء محافظات غزة من شمالها إلى جنوبها، مروراً بمركزها ووسطها. ويهدف هذا المشروع إلى زيادة الوعي بحقوق الطفل الواردة في

^{٢٢} معهد كنعان التربوي النمائي: التقرير النهائي حول مشروع التوعية بحقوق الطفل، غزة، ١٩٩٨.

اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة بالإضافة إلى تحديد أولويات الأطفال من هذه الحقوق للوصول إلى إعداد ميثاق حقوق الطفل الفلسطيني بمشاركة الأطفال أنفسهم، إلى جانب الوصول إلى آراء المجتمع المحلي والأطفال، ومناقشتهم وأخذ آرائهم وتصورهم حولها. ولتطبيق هذا البرنامج تم تشكيل (٤) مجموعات من الأطفال، وعدد من المؤسسات الأهلية العاملة في محافظات غزة، فكانت:

المجموعة الأولى: منطقة شمال غزة، وقد شملت هذه المجموعة (٢٥) طفلاً وطفلة، تتراوح أعمارهم بين (٦ - ١٣ عاماً)، واستضافت النشاط جمعية تأهيل المعاقين والعيادة العصرية في معسكر جباليا.

المجموعة الثانية: منطقة غزة، وقد شملت (٣٢) فتى وفتاة، تتراوح أعمارهم بين (١٤-١٨ عاماً)، واستضافت النشاط جمعية الشبان المسيحية في مدينة غزة.

المجموعة الثالثة: منطقة محافظة وسط غزة، وقد شملت (٢٥) طفلاً وطفلة، تتراوح أعمارهم بين ٦-١٥ عاماً، واستضافت النشاط، جمعية المجد النسائية، ومركز فلسطين الثقافي في النصيرات.

المجموعة الرابعة: منطقة محافظة جنوب غزة، وقد شملت المجموعة (٣٠) طفلاً وطفلة، تتراوح أعمارهم بين (٦-١٥ عاماً)، واستضافت النشاط، جمعية الخدمة العامة بحي كندا في محافظة رفح.

أساليب التدريب:

لقد اعتمدت أنشطة البرنامج على إشراك الأطفال وتفعيلهم في النقاش والمشاركة في المجموعات، وإبداء آرائهم بحرية، واحترام الرأي الآخر، وتعزيز ثقتهم بأنفسهم ودمجهم في أنشطة جماعية تعزز العمل الجماعي وروح التعاون والمبادرة واحترام الآخرين والتعلم النشط. وقد تضمنت الأنشطة "ألعاب جماعية، الرسم، التمثيل المسرحي، كتابة القصة، برنامج من طفل لطفل، الحوار والمناقشة".

* مشروع دعم حقوق الأطفال الفلسطينيين: (مؤسسة إنقاذ الطفل - غزة - ١٩٩٩م) (٣٣)

تلقت مؤسسة إنقاذ الطفل تمويلاً من الحكومة الأيرلندية لمشروع مدته عام واحد، يهدف إلى تنمية قدرات مجموعات محلية بالتعاون مع مؤسسات حقوق إنسان على المستوى الوطني، مثل الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن، وذلك من أجل زيادة الفهم والدعم لحقوق الأطفال الفلسطينيين كما تم إقراره في ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الطفل عام (١٩٨٩م).

وقد استهدف المشروع تحقيق ما يلي:

- ◆ تحسين قدرات مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية غير الحكومية من أجل أن تقوم بفاعلية في عملية البحث والتوثيق وتعزيز وحماية حقوق الأطفال وذلك بالشراكة مع مجموعات مجتمعية محلية.
- ◆ تطوير وزيادة قدرات المجموعات المجتمعية المحلية ذات الاهتمام بهذا الموضوع، وذلك من أجل تطوير وتنفيذ استراتيجيات على المستوى المحلي لزيادة الاحترام والفهم لحقوق الأطفال في المجتمعات والقطاعات المختلفة، وذلك بالشراكة مع مجموعات أخرى ومؤسسات حقوق إنسان غير حكومية.
- ◆ زيادة الوعي حول حقوق الطفل بين الأطفال الفلسطينيين وأولئك الذين لديهم المسؤولية أو السلطة على الأطفال الفلسطينيين، وبالتالي الارتقاء بمستوى وفعالية الجهود على المستويين المحلي أو الوطني من أجل حماية حقوق الأطفال.
- ◆ التبادل والتشارك في المعلومات حول وضع الطفل الفلسطيني، وبالتالي تقوية القاعدة المعرفية اللازمة للدفاع والدعم لحقوق الأطفال بواسطة هيئات وغير حكومية ومؤسسات دولية.

^{٣٣} مؤسسة إنقاذ الطفل: تقرير نهائي حول مشروع حقوق الأطفال الفلسطينيين، غزة، ١٩٩٩.

ومن خلال المشروع قامت مؤسسة إنقاذ الطفل مع مؤسسات حقوق إنسان فلسطينية معروفة، بتشكيل شبكة من مجموعات مجتمعية محلية للقيام بعملية البحث والتوثيق. وقد نُفذ المشروع في منطقتين من كل من الأقاليم الثلاثة "محافظات غزة، شمال الضفة الغربية، جنوب الضفة الغربية"، ففي محافظات غزة، شمل المشروع منطقتي البريج وبنى سهيلا، وقد تم تنفيذه على أربع مراحل:

- ◆ التحضير والتدريب لإجراء البحث.
- ◆ تنفيذ البحث المجتمعي.
- ◆ تحديد قضايا الأولويات وتنفيذ الاستراتيجيات اللازمة لمواجهة ومخاطبة هذه القضايا على المستويين المحلي والوطني من حيث تنفيذ المشاريع ونشاطات المدافعة والدعوة.
- ◆ التقييم.

تم تنفيذ البحث في منطقتي البريج وبنى سهيلا كل على حده، حيث تم تنفيذ (١٤) جلسة في كل منطقة، مع فئات مختلفة من المجتمع، يشارك في الجلسة ثلاثة باحثين (الميسر والمقرر والملاحظ) فالميسر يقود النقاش، والمسجل يسجل كل ما يدور في النقاش في حين يدون الملاحظ ملاحظاته العامة حول الجلسة. ثم استخدم التدرج للوصول إلى أولويات مع مجموعات أطفال، إناث وذكور من سن (٦-١٨)، ومجموعات من الآباء والأمهات. كما استخدم أيضاً أسلوب تمثيل الشخصيات حيث قام الأطفال بتجسيد المشكلات التي حددها كأولويات لهم وطرح الحلول من خلالها، ثم تصوير هذا الجزء من النشاط وعرضه على مجموعات الآباء والأمهات لاطلاعهم على أفكار وآراء الأطفال والمشكلات التي يعانون منها والحلول التي يقترحونها حول المواضيع المطروحة، وهكذا تم الخروج بأولويات مشتركة بين فريق الأطفال وفريق الكبار.

* دراسة حولة شخشير صبري (٢٠٠٠م) ^{٢٤}

^{٢٤} حولة شخشير صبري: المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين، رام الله، مواطن، ٢٠٠٠م.

المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين :-

هدفت الدراسة إلى مناقشة قضية المساواة في التعليم في فلسطين بين الجنسين من خلال فحص الكتب والخطط الرسمية الخاصة بأنشطة المسابقات الخاصة في كل من المدارس الأساسية ورياض الأطفال. كذلك فحص الأنشطة الحرة في هذه المدارس وفحص السياسات الإدارية والتربوية في كل من المدارس الفلسطينية الأساسية. وخلصت الدراسة إلى أن المناهج لا تحمل أي تمييز بين الجنسين في مواضيع الرياضة والتربية المهنية والموسيقى والأنشطة الفنية. رغم ذلك أشارت الدراسة إلى وجود فروقات في التعامل بين الطلبة والطالبات وفي درجة مشاركتهم في الأنشطة الحرة في المدارس المختلطة من مدرسة لأخرى.

ثالثاً: إجراءات الدراسة

أهمية الدراسة

- ◆ يستفاد من هذه الدراسة في تحديد مبادئ حقوق الإنسان التي يجب أن تتضمنها المناهج الفلسطينية الجديدة.
- ◆ قد تفيد هذه الدراسة في إلقاء الضوء على مبادئ حقوق الإنسان وكيفية معالجتها في مناهج التعليم الأساسي في فلسطين .
- ◆ قد تفيد هذه الدراسة في إحداث نوع من التطوير في المناهج لاسيما وأننا في مرحلة تجريب هذه المناهج.

حدود الدراسة

تجري هذه الدراسة في ضوء الحدود التالية :-

- ◆ سوف تقتصر على منهاج الصف السادس الابتدائي الجزء الأول .
 - ◆ سوف تقتصر على المقررات (اللغة العربية _ التاريخ _ التربية الوطنية _ التربية المدنية).
 - ◆ سوف تقتصر على تحديد مفاهيم حقوق الإنسان في الجوانب التالية :
- الحقوق السياسية والمدنية – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما وردت في الشريعة الدولية – أخرى.

مصطلحات الدراسة

حقوق الإنسان :-

يعرفها رينيه كا سان (وهو أحد ممن اشتركوا في صياغة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهو صاحب فكرة إنشاء معهد دولي لحقوق الإنسان في سترا سبورغ بفرنسا والذي يحمل اسمه اليوم) بان حقوق الإنسان فرع من فروع العلوم الاجتماعية يختص بدراسة العلاقات بين الناس استنادا إلى كرامة الإنسان بتحديد الحقوق والرخص الضرورية لازدهار شخصية كل كائن إنسان .

التعليم الابتدائي :-

جاء في المادة (٢٦) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بان (لكل شخص حق في التعليم . ويجب أن يوفر التعليم مجانا، على الأقل في مرحلتين الابتدائية والأساسية. ويكون التعليم الابتدائي إلزاميا ويكون التعليم الفني والمهني متاحا للعموم . ويكون التعليم العالي متاحا للجميع تبعا لكفاءاتهم).^{٢٥}

٢٥ حقوق الإنسان، مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الجزء الأول، الأمم المتحدة، ١٩٩٣، ص٩.

فالتعليم الابتدائي هو مرحلة التعليم الأولى الذي يعد حقا أساسيا من حقوق الإنسان كما أقرته المادة سابقة الذكر، والذي يستهدف إعداد المتعلمين للمواطنة الواعية المنتجة وتسليحهم بالقدر الكافي من المعارف والخبرات والمهارات والاتجاهات والقيم التي تتفق مع ظرف البيئات المختلفة.

كما تناول العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هذا الحق في مادتيه ١٣ ، ١٤ ففي حين تناولت المادة ١٣ نفس المعاني التي تضمنتها المادة ٢٦ من الإعلان العالمي سابق الذكر ، فإن المادة ١٤ ألزمت الدول "بوضع واعتماد خطة عمل مفصلة للتنفيذ الفعلي والتدريجي، لمبدأ إلزامية التعليم ومجانيته للجميع، خلال عدد معقول من السنين يحدد في الخطة".^{٢٦}

منهج الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي على أنه "يحاول الإجابة على السؤال التالي في العلم وهو ، ما هي طبيعة الظاهرة موضع البحث ، ويشمل ذلك تحليل بنيتها وبيان العلاقات بين مكوناتها".^{٢٧}

المجتمع الأصلي

يتكون المجتمع الأصلي للدراسة من جميع الكتب المدرسية الخاصة بالمنهج الفلسطيني الجديد المقررة على الصف السادس الابتدائي وهي (اللغة العربية - التربية الدينية - العلوم - المواد الاجتماعية - تاريخ

^{٢٦} حقوق الإنسان: لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، صحيفة وقائع رقم (١٦)، فينا ، ١٩٩٣ ص ص ٢٦، ٢٥ .

^{٢٧} فؤاد أبو حطب ، أمال صادق ، مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية (القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩١م) ص ١٠٢ .

العرب والمسلمين - الحساب - التربية المدنية - التربية الوطنية - الفنون والحرف) وهذه المقررات تدرس لأول مرة في فلسطين.

العينة

تم اختيار أربعة كتب مدرسية بطريقة قصدية^{٢٨} لإجراء هذه الدراسة على اعتبار أنها أكثر الكتب التي من المحتمل أن تتضمن مفاهيم حقوق الإنسان وهذه الكتب هي (لغتنا الجميلة – تاريخ العرب والمسلمين – التربية الوطنية – التربية المدنية) وهي تمثل ٤٥٪ تقريبا من المجتمع الأصلي.

أدوات الدراسة

الأداة الرئيسية لهذه الدراسة، هي استمارة تحليل المضمون التي من خلالها سوف نجيب على السؤال الرئيسي . وقد استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المضمون لمناسبته للأهداف التي تم تحديدها مسبقا وعليه فمن الضروري تحديد معنى هذا الأسلوب وخصائصه وإجراءات تطبيقه.

* مفهوم تحليل المضمون:-

يعرفه برلسون Berelson بأنه الوصف الموضوعي المنظم والكمي للمضمون الظاهر للاتصال^{٢٩}. ويعتبر تحليل المضمون من الأساليب التي اتسعت مجالات استخدامها تبعا للتطورات الحاصلة على أساليب البحث العلمي ، ففي مجال هذه الدراسة استخدم تحليل المضمون في تحليل محتوى الكتب الدراسية للكشف عن مدى تضمنها لمفاهيم حقوق الإنسان.

^{٢٨} العينة القصدية هي التي تتم عن طريق الاختيار العدي أو التحكمي أي الاختيار المقصود من جانب الباحث لعدد وحدات العينة. حيث يرى الباحث أنها تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا .

^{٢٩} محمد ناجي الجوهري، تحليل مضمون الإعلان، (اريد ، قدسية للنشر ، ١٩٩٢) ص ١٢.

* خصائص أسلوب تحليل المضمون :-

من أهم خصائص تحليل المضمون ما يلي :

١- أنه أسلوب للوصف

ويعني تفسير الظاهرة كما تقع وفي ضوء القوانين التي تمكننا من التنبؤ بها.^{٣٠}

٢- أنه أسلوب كمي

بمعنى أننا نقوم بعملية عد تكرار ورود كلمة معينة أو مصطلح أو فكرة أو شخصية معينة.

٣- أنه أسلوب علمي

لأنه يستهدف من خلال دراسة ظواهر المضمون ووضع قوانين لتفسيرها والكشف عن العلاقات التي تربط بين بعضها البعض وذلك بموضوعية وبطريقة منظمة وهذا ما يتسم به التفكير العلمي.^{٣١}

٤- أنه يتعلق بظاهرة النص

بمعنى أنه أسلوب يهتم بدراسة المضمون الظاهر لمادة الاتصال وتحليل المعاني الواضحة التي تنقلها الرموز المستخدمة دون التعمق في المحتوى الباطن للمادة أو محاولة قراءة ما بين السطور.^{٣٢}

* إجراءات استخدام استمارة تحليل المضمون : لقد اشتملت استمارة تحليل المضمون على الإجراءات

التالية :-

^{٣٠} رشدي طعيمة : تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية مفهومه - أسسه - استخداماته (القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٨٧) ص ٢٤ .

^{٣١} المرجع السابق ص ٣٣ .

^{٣٢} المرجع السابق ص ٣٤ .

١ . تحديد فئة التحليل

الفئات هي مجموعة من التصنيفات أو الفصائل يقوم الباحث بإعدادها طبقاً لنوعية المضمون ومحتواه وهدف التحليل ، لكي يستخدمها في وصف هذا المضمون وتصنيفه بأعلى نسبة من الموضوعية والشمولية وبما يتيح إمكانية التحليل واستخراج النتائج بأسلوب سهل وميسر^{٣٣}. وهي نوعان ، الأول فئات الموضوع (ماذا قيل) والثانية فئات الشكل (كيف قيل) . وفي هذه الدراسة تم استخدام الفئتين ، الأولى عبارة عن القائمة الخاصة بحقوق الإنسان بأبعادها المختلفة ، وتمثل فئة (ماذا قيل) ، أما الثانية فهي فئة الأسلوب بقسميها المباشر وغير المباشر وتمثل فئة (كيف قيل) .

٢ . تحديد وحدة التحليل

يذهب الباحثون والخبراء إلى أن هناك ٥ وحدات رئيسية في تحليل المضمون هي :

- ◆ الكلمة.
- ◆ الموضوع أو الفكرة.
- ◆ الشخصية.
- ◆ الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية.
- ◆ مقاييس المساحة والزمن .

وفي هذه الدراسة تم استخدام الفقرة لتكون وحدة التحليل حيث أنها الوحدة الطبيعية للمعنى ويقصد بها جملة أو أكثر تحمل معنى تام . وذلك في ثلاثة كتب من عينة الدراسة هي (لغتنا الجميلة - تاريخ العرب والمسلمين - التربية الوطنية) . بينما استخدمت وحدة الفقرة ووحدة الكلمة في تحليل الكتاب الرابع من العينة وهو كتاب التربية المدنية . " ووحدة الكلمة هي أصغر وحدات تحليل المضمون ، وقد

٣٣ سبير محمد حسين ، تحليل المضمون (القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٩٦) ط ٢ ، ص ٨٨ .

تكون الكلمة معبرة عن معنى أو مفهوم معين، أو قد تكون معبرة عن رمز معين أو عن مدلول معين ، أو عن شخصية معينة.^{٣٤}

٣. تحديد وحدات التعداد

اتخذت التكرار وحدة للتعداد فعند ظهور فقرة تشير إلى حقوق الإنسان في مجال ما يعطى تكرارا (/) وذلك في نهاية الخانة المقابلة لها في الجداول الخاصة المعدة لتسجيل نتائج التحليل .

إعداد الجداول الخاصة لإجراء عملية التحليل : وقد تضمنت ما يلي :

١. إعداد جداول خاصة لحساب عدد الفقرات المتعلقة بجوانب حقوق الإنسان بأبعادها المختلفة ونسبتها المئوية لعدد الفقرات الكلي لكل كتاب.
٢. إعداد جداول لحساب عدد الفقرات المتعلقة بجوانب حقوق الإنسان و نسبتها المئوية لعدد الفقرات الكلي بالكتب مجتمعة.
٣. إعداد جداول لحساب عدد الفقرات التي انطبقت على كل بعد فرعي من أبعاد القائمة في كل بعد ونسبتها المئوية في الكتب مجتمعة.

قراءة كل موضوع على حدة قراءة جيدة ومن ثم تقسيمه إلى فقرات يسهل عدها وقد تم إتباع الأسس التالية أثناء ذلك :

١. تم استثناء الأسئلة والأنشطة والتقييم .
٢. تم اعتبار كل بيت شعر فقرة .
٣. تم اعتبار كل آية قرآنية فقرة .
٤. تم اعتبار كل سؤال يمر ضمن الموضوع فقرة .

^{٣٤} المرجع السابق ص ٧٨ .

٥. تم اعتبار كل حديث شريف فقرة.
٦. تم الاقتصار على عنوان " الاستنتاج " كمحتوى للتحليل في كل الكتب ما عدا كتاب التربية المدنية حيث شمل التحليل كل العناوين ، كما تم استخدام وحدة الكلمة بجانب وحدة الفقرة .

رابعاً: النتائج العامة للدراسة

إجابة السؤال الأول :-

للإجابة على السؤال الأول، تم الرجوع إلى بعض المصادر الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان، ومن ثم رصدت قائمة من هذه الحقوق، وقسمت إلى بعدين أساسيين هما: "الحقوق السياسية والمدنية - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".^{٣٥} بعد ذلك عرضت هذه القائمة على مجموعة من المهتمين بحقوق الإنسان وعلى بعض المعلمين من أجل أخذ رأيهم في مدى مناسبتها لأن تكون متضمنة في المناهج. وبعد أخذ آرائهم وتعديلاتهم، تم صياغة هذه القائمة بصورتها النهائية، كما تم إضافة بعد ثالث وهو "حقوق أخرى"، حتى يمكن إدراج الحقوق غير المناسبة مع البعدين الأساسيين.^{٣٦}

إجابة السؤال الثاني (نتائج تحليل أهداف الكتب الدراسية) :-

لقد تم حصر الأهداف الخاصة بعينة الدراسة (الكتب الأربعة)، ومن ثم تصنيف ما يحمل في معناها مبادئ حقوق الإنسان. وقد بلغ عدد الأهداف كلها ٢١٨ هدفاً، منها ٦٧ متعلق بمفاهيم حقوق الإنسان وهي تمثل مانسبته ٣٠,٧٪ وهي نسبة جيدة. إلا أن نسبة عدد الأهداف المتعلقة بحقوق الإنسان تتباين من كتاب إلى آخر والجدول التالي يوضح ذلك :-

^{٣٥} ملحق رقم (١)، القائمة قبل التعديل.

^{٣٦} ملحق رقم (٢)، القائمة بعد التعديل.

جدول رقم (١) يبين عدد الأهداف العامة في كل مقرر، كما يبين الأهداف المتعلقة بحقوق الإنسان ونسبتها المئوية

اسم الكتاب (المقرر)	عدد الوحدات	عدد الأهداف	عدد الأهداف المتضمنة لحقوق إنسان	النسبة المئوية للأهداف
تاريخ العرب والمسلمين	٥	٨١	١٣	١٦,٠٥%
لغتنا الجميلة	١٠	٦٧	٦	٩%
التربية الوطنية	٣	٤٩	٣٣	٦٧%
التربية المدنية	٤	٢١	١٥	٧١%
المجموع	٢٢	٢١٨	٦٧	٣٠,٧%

و استنادا إلى النظرة الدقيقة لهذه الكتب أو المقررات يمكن توضيح التحليل الخاص بالأهداف بشكل أكثر تفصيلا على النحو التالي :-

١- كتاب تاريخ العرب والمسلمين

قد اتضح من خلال تحليل أهداف الكتاب بأنه ركز على الدور الحضاري الذي قام به أجدادنا في العصور القديمة والوسطى، رغم أنهم عاشوا جماعات متفرقة. كما ركز على دور الإسلام كنظام خلق

نهضة فكرية وثقافية وأخلاقية سياسية. وقد اشتمل الكتاب على خمس وحدات، تتضمن كل وحدة مجموعة من الأهداف العامة، حيث بلغت مجموع الأهداف في الخمس وحدات ٨١ هدف. وكان ١٣ هدف يتعلق بحقوق الإنسان، مثل "دعم روح التعاون والتبادل والانفتاح الحضاري بين الشعوب والأمم" و"احترام مكانة المرأة في المجتمع" و"تقبل أصحاب ديانات التوحيد" ص٣. تقبل أسلوب الشورى في انتخابات الحكام والقادة ص٤٩. احترام أهل الكتاب في دينهم وممتلكاتهم وطقوس حياتهم ص٢٥. وعلى الرغم من وجود هذه الأهداف إلا أن نسبتها تبقى في مستوى ضعيف جدا حيث تمثل ١٦٪ تقريبا من العدد الكلي للكتاب.

٢- كتاب اللغة العربية "لغتنا الجميلة"

من خلال ملاحظة الأهداف الخاصة بكتاب لغتنا الجميلة تبين أنه يركز على إكساب التلاميذ مهارات اللغة العربية وأسرارها وقواعدها وكتابتها. وقد جاء الكتاب محتويا على ١٠ وحدات في كل وحدة عدد من الأهداف. كما بلغ مجموع الأهداف ٦٧ هدفا منها ٦ أهداف فقط مرتبطة إلى حد ما بحقوق الإنسان، وقد جاءت معظمها ضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل، "تقدير العلم والعلماء" ص٤ - "تقدير حرفة صناعة الحجر" ص٦٠ - "تقدير جهود علماء الأمة" ص١٠٨ - "تقدير تضحيات أسرانا في سبيل الحرية والاستقلال" ص١٢٢ - ثم "تعظيم مفهوم الشهادة والشهداء" ص٤٦.

إن نسبة وجود الأهداف المتعلقة بحقوق الإنسان في هذا الكتاب لا تكاد تذكر فهي تصل إلى ٩٪ فقط.

٣- كتاب التربية الوطنية

يركز كتاب التربية الوطنية على تعريف التلاميذ بمجتمعهم العربي والفلسطيني. كما يركز على تعريفهم بمؤسسات المجتمع الفلسطيني وقيمه الحميدة. وقد قسم الكتاب إلى ثلاث وحدات، تتضمن

كل وحدة عدة موضوعات مختلفة لخدمة الأهداف العامة لها. وقد بلغ عدد هذه الأهداف نحو ٤٩ هدفا منها ٣٣ هدف يتناول حقوق الإنسان ببعديها، المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل،

♦ مساندة قيام دولة فلسطين ص ٣.

♦ دعم الحريات بجميع أشكالها - مساندة أسلوب الديمقراطية - مناصرة مشاركة المرأة ، ص ٢١.

♦ تعدد الآثار الإيجابية للحريات في المجتمعات البشرية - تقدير مواقف التسامح - تقدير الحرية ص ٦٥.

ومن خلال مراجعة بسيطة نجد أن هذا الكتاب قد تضمن عدد جيد من الأهداف المتعلقة بحقوق الإنسان، حيث بلغت نسبة هذه الأهداف ٦٧٪ من مجموع الأهداف . وقد يكون السبب هو أن عنوان الكتاب يحمل في معناه مفهوم لحقوق الإنسان لا سيما الحقوق السياسية والمدنية ، فمعظم الأهداف جاءت ضمن هذا البعد.

٤- كتاب التربية المدنية

يركز كتاب التربية المدنية على تعليم التلاميذ معرفة دور التربية المدنية في عملية التنشئة ، لتجسيد روح المواطنة القائمة على التشبث بالحقوق والواجبات في إطار من الحرية الواعية التي يمكن من خلالها أن تترجم الديمقراطية إلى سلوك، فلا يقتصر دورها على المشاركة الشكلية، بل تصبح نظام حياة يعتادها التلاميذ منذ صغر سنهم، وينمون معها في أحضان الأسرة. وقد جاء الكتاب في أربع وحدات ناقشت مواضيع مختلفة عن حياة الأسرة وتكوينها ومبدأ المشاركة فيها، كما تناولت المؤسسات ودورها في الحياة المدنية. والكتاب عبارة عن أنشطة يخلو من الأهداف الواضحة والتي تكون محددة عادة في بداية الكتاب، وهو بذلك يختلف عن باقي الكتب ، لذلك فقد تم اعتبار خلاصة كل وحدة بمثابة أهداف، وعليه فإن الكتاب يتضمن ٢١ هدفا منها ١٥ هدف تمثل حقوق إنسان أي

بنسبة ٧١٪ من مجموع الأهداف ، وهي كما ترون نسبة جيدة أيضا إذا ما قورنت بباقي الكتب ، ويبدو أن الكتاب نفسه ومن خلال عنوانه أيضا يتناول صميم حقوق الإنسان خاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومن هذه الأهداف نذكر على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي :-

- ١ . من حقي أن أعيش في أسرة. ص١٥
- ٢ . المساواة مع الآخرين حق لنا. ص٢٧
- ٣ . من حقنا الحصول على ما يشبع حاجتنا ويحقق رغباتنا. ص٢٧
- ٤ . واجب المجتمع أن يربي أعضائه على احترام الأنظمة والقوانين. ص٥٥

إجابة السؤال الثالث : (نتائج تحليل مضمون الكتب الدراسية)

لقد تم استخدام استمارة تحليل المضمون من أجل الإجابة على هذا التساؤل ، ومن ثم تم قراءة الكتب قراءة متأنية ودقيقة ، كما تم التحقق من صدق وثبات النتائج من خلال إعادة تحليل الكتب مرة ثانية بعد أسبوعين من التحليل الأول ، وقد استخدم في ذلك معامل ارتباط بيرسون ، وكانت النتائج على النحو التالي :-

(١) كتاب تاريخ العرب والمسلمين

١- نتائج التحليل الأول

- ◆ عدد الفقرات الكل = ٣٠٥
- ◆ عدد الفقرات التي انطبقت على القائمة = ٢٥
- ◆ نسبة عدد الفقرات التي انطبقت عليها القائمة لعدد الفقرات الكلي = ٨,٢٪

جدول رقم (٢) يبين نتائج التحليل الأول لكتاب تاريخ العرب والمسلمين

المجموع	البعد الثالث	البعد الثاني	البعد الأول	
٢٥	٦	٨	١١	عدد الفقرات
٨,٢%	٢%	٢,٥%	٣,٦%	النسبة المئوية % ت

٢- نتائج التحليل الثاني

- ◆ عدد الفقرات الكل = ٣٠٥
- ◆ عدد الفقرات التي انطبقت على القائمة = ٢٦
- ◆ نسبة عدد الفقرات التي انطبقت عليها القائمة لعدد الفقرات الكلي = ٨,٥%

جدول رقم (٣) يبين نتائج التحليل الثاني لكتاب تاريخ العرب والمسلمين

المجموع	البعد الثالث	البعد الثاني	البعد الأول	
٢٦	٦	٧	١٣	عدد الفقرات
٨,٥%	٢%	٢,٣%	٤,٣%	النسبة المئوية % ت

يتضح من خلال التحليل السابق وكما هو موضح في الجدولين رقم (٢) ، (٣) ، بأن عدد الفقرات الكلية بلغ ٣٠٥ فقرة، وقد أشارت ٢٥ فقرة منها إلى جوانب وقضايا حقوق الإنسان. كما أبانت النتائج أن نسبة الفقرات التي تتعلق بفكرة حقوق الإنسان إلى المجموع الكلي للفقرات هي ٨,٢%، وهذه تشير إلى نسبة ضعيفة جدا إذا ما قورنت بالمعيار التالي:

- ◆ من ٨٠% فما فوق ممتاز
- ◆ من ٥٠ - ٨٠% جيد جدا
- ◆ من ٢٠ - ٥٠% جيد
- ◆ أقل من ٢٠% ضعيف

ومن جهة أخرى أظهرت النتائج بأن عدد الفقرات المتعلقة بحقوق الإنسان تختلف من بعد إلى آخر في الأبعاد الثلاثة المحددة في الجدولين. فبينما نجد أن عدد الفقرات المتعلقة بالبعد الأول "حقوق سياسية ومدنية" قد بلغت ١١ فقرة، أي بنسبة ٣,٦٪، من النسبة الكلية للفقرات، نجدها في البعد الثاني "حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية" ٨ فقرات، أي بنسبة ٢,٥٪ من النسبة الكلية للفقرات. أما البعد الثالث "حقوق أخرى" فقد حصلت على ٦ فقرات أي بنسبة ٢٪، من النسبة الكلية.

(٢) تحليل كتاب لغتنا الجميلة "اللغة العربية"

١- نتائج التحليل الأول

- ◆ عدد الفقرات الكل = 282
- ◆ عدد الفقرات التي انطبقت على القائمة = 22
- ◆ نسبة عدد الفقرات التي انطبقت عليها القائمة لعدد الفقرات الكلي = 7.81%

جدول رقم (٤) يبين نتائج التحليل الأول لكتاب لغتنا الجميلة

المجموع	البعد الثالث	البعد الثاني	البعد الأول	
22	3	4	15	عدد الفقرات
7.81%	1.1	1.42	5.32	النسبة المئوية % ت

٢- نتائج التحليل الثاني

- ◆ عدد الفقرات الكل = 282
- ◆ عدد الفقرات التي انطبقت على القائمة = 20
- ◆ نسبة عدد الفقرات التي انطبقت عليها القائمة لعدد الفقرات الكلي = 7.1

جدول رقم (٥) يبين نتائج التحليل الثاني لكتاب لغتنا الجميلة

المجموع	البعد الثالث	البعد الثاني	البعد الأول	
20	3	3	14	عدد الفقرات
7.1	1.1	1.1	4.97	النسبة المئوية % ت

يتضح من خلال التحليل السابق، وكما هو موضح في الجدولين رقم (٤)، (٥) بأن عدد الفقرات الكل ٢٨٢ فقرة، وقد أشارت ٢٢ فقرة منها إلى جوانب وقضايا حقوق الإنسان، كما أبانت النتائج أن نسبة الفقرات التي تتعلق بفكرة حقوق الإنسان إلى المجموع الكلي للفقرات ٧,٨١٪، وهذه تشير إلى نسبة ضعيفة جدا إذا ما قورنت بالمعيار التالي :

- ◆ من ٨٠٪ فما فوق ممتاز
- ◆ من ٥٠ - ٨٠٪ جيد جدا
- ◆ من ٢٠ - ٥٠٪ جيد
- ◆ أقل من ٢٠٪ ضعيف جدا

ومن جهة أخرى أظهرت النتائج بأن عدد الفقرات المتعلقة بحقوق الإنسان اختلفت من بعد لآخر من الأبعاد الثلاثة المحددة في الجدولين، فبينما نجد أن عدد الفقرات المتعلقة في البعد الأول "حقوق سياسية ومدنية" قد بلغت ٧ فقرات أي بنسبة ٥,٣٢٪ لعدد الفقرات الكلي نجدها في البعد الثاني "حقوق اقتصادية

واجتماعية " ٤ فقرات أي بنسبة ١,٤٢٪ في حين حصل البعد الثالث " حقوق أخرى " على ٣ فقرات فقط أي بنسبة ١,١٪. لعدد الفقرات الكلي .

(٣) تحليل كتاب التربية الوطنية

١- نتائج التحليل الأول

- ◆ عدد الفقرات الكل = 467
- ◆ عدد الفقرات التي انطبقت على القائمة = 69
- ◆ نسبة عدد الفقرات التي انطبقت عليها القائمة لعدد الفقرات الكلي = 14.8%

جدول رقم (٦) يبين نتائج التحليل الأول لكتاب التربية الوطنية

المجموع	البعد الثالث	البعد الثاني	البعد الأول	
69	4	20	45	عدد الفقرات
14.8	.86	4.29	9.64	النسبة المئوية٪ ت

٢- نتائج التحليل الثاني

- ◆ عدد الفقرات الكل = 467
- ◆ عدد الفقرات التي انطبقت على القائمة = 72
- ◆ نسبة عدد الفقرات التي انطبقت عليها القائمة لعدد الفقرات الكلي = 15.42%

جدول رقم (٧) يبين نتائج التحليل الثاني لكتاب التربية الوطنية

المجموع	البعد الثالث	البعد الثاني	البعد الأول	
72	5	21	46	عدد الفقرات
15.42	1.1	4.50	9.85	النسبة المئوية٪ ت

من الجدولين المشار إليهما أعلاه رقم (٦) ، (٧) ، نلاحظ بأن عدد الفقرات الكلية هي ٤٦٧ فقرة، وأن عدد الفقرات التي تشير إلى جوانب وقضايا حقوق الإنسان بلغت ٦٩ فقرة، كما أبانت النتائج أن نسبة الفقرات التي تتعلق بفكرة حقوق الإنسان إلى المجموع الكلي للفقرات 14.8 ٪ وهذه تشير إلى نسبة ضعيفة جدا إذا ما قورنت بالمعيار التالي:

- ◆ من ٨٠٪ فما فوق ممتاز
- ◆ من ٥٠ – ٨٠٪ جيد جدا
- ◆ من ٢٠ – ٥٠٪ جيد
- ◆ أقل من ٢٠٪ ضعيف جدا

ومن جهة أخرى أظهرت النتائج بأن عدد الفقرات المتعلقة بحقوق الإنسان اختلفت من بعد لآخر من الأبعاد الثلاثة المحددة في الجدولين، فبينما نجد أن عدد الفقرات المتعلقة في البعد الأول "حقوق سياسية ومدنية" قد بلغت ٤٥ فقرة أي بنسبة ٩,٦٤ ٪ لعدد الفقرات الكلي نجدها في البعد الثاني "حقوق اقتصادية واجتماعية" ٢٠ فقرة أي بنسبة ٤,٢٩ ٪ في حين حصل البعد الثالث "حقوق أخرى" على ٤ فقرات فقط أي بنسبة ٠,٨٦ ٪ لعدد الفقرات الكلي.

(٤) تحليل كتاب التربية المدنية

١ – نتائج التحليل الأول

- ◆ عدد الفقرات والكلمات الكل = 493
- ◆ عدد الفقرات والكلمات التي انطبقت على القائمة = 116
- ◆ نسبة عدد الفقرات والكلمات التي انطبقت عليها القائمة لعدد الفقرات والكلمات الكلي = 23.53

جدول رقم (٨) يبين نتائج التحليل الأول لكتاب التربية المدنية

المجموع	البعد الثالث	البعد الثاني	البعد الأول	
116	2	59	55	عدد الفقرات
23.53	.41	11.97	11.16	النسبة المئوية٪ ت

٢- نتائج التحليل الثاني

- ◆ عدد الفقرات والكلمات الكل = 493
- ◆ عدد الفقرات والكلمات التي انطبقت على القائمة = 112
- ◆ نسبة عدد الفقرات والكلمات التي انطبقت عليها القائمة لعدد الفقرات والكلمات الكلي = 22.7

جدول رقم (٩) يبين نتائج التحليل الثاني لكتاب التربية المدنية

المجموع	البعد الثالث	البعد الثاني	البعد الأول	
112	2	53	57	عدد الفقرات
22.72	.41	10.75	11.57	النسبة المئوية٪ ت

يتضح من خلال التحليل السابق وكما هو موضح في الجدولين رقم (٨)، (٩) بأن عدد الفقرات الكل ٤٩٣ فقرة، وقد أشارت ١١٦ فقرة منها إلى جوانب وقضايا حقوق الإنسان، كما أبانت النتائج أن النسبة

نسبة الفقرات التي تتعلق بفكرة حقوق الإنسان إلى المجموع الكلي للفقرات 23.53٪ وهذه تشير إلى نسبة

جيدة، إذا ما قورنت بالمعيار التالي :

◆ من ٨٠٪ فما فوق ممتاز

◆ من ٥٠ – ٨٠٪ جيد جدا

◆ من ٢٠ – ٥٠٪ جيد

◆ أقل من ٢٠٪ ضعيف جدا

ومن جهة أخرى أظهرت النتائج بأن عدد الفقرات المتعلقة بحقوق الإنسان اختلفت من بعد لآخر من الأبعاد الثلاثة المحددة في الجدولين، فبينما نجد أن عدد الفقرات المتعلقة في البعد الأول "حقوق سياسية ومدنية" قد بلغت ٥٥ فقرة أي بنسبة ١١,١٦٪ لعدد الفقرات الكلي نجدها في البعد الثاني "حقوق اقتصادية واجتماعية" ٥٩ فقرة أي بنسبة ١١,٩٧٪، في حين حصل البعد الثالث "حقوق أخرى" على فقرتين فقط أي بنسبة ٤,١٪. لعدد الفقرات الكلي. كما نلاحظ أيضا أن نسبة الفقرات التي تضمنت حقوق الإنسان في هذا الكتاب أعلى من النسب في الكتب الأخرى، ويمكن اعتبار ذلك معقولا لأن طبيعة المحتوى لهذا الكتاب متعلق بالأمور الحياتية والأسرية والمواطنة، وهذا ما يؤكد زيادة نسبة فقرات البعد الثاني المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية حيث أن نسبة فقراته أكثر من النسب الأخرى في باقي الكتب.

خامساً: تفسير نتائج الدراسة

من خلال الجداول السابقة يتبين لنا أن الكتب الدراسية التي تم تحليلها، لم تول قضايا حقوق الإنسان القدر الكافي من الاهتمام المطلوب، رغم أهمية هذه القضايا ودورها في توعية التلاميذ بحقوق الإنسان ونشر ثقافة هذه الحقوق في أوساط أبناءنا التلاميذ، الذين كانوا وما زالوا يعيشون تجربة مريرة في مجال انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الاحتلال الصهيوني منذ بداية احتلاله لفلسطين وحتى وقتنا الراهن.

فنتائج الدراسة كانت منسجمة إلى حد كبير مع التوقعات ، حيث لم تصل إلى المستوى الذي ينبغي أن تكون عليه حقوق الإنسان.

فقد أوضحت الدراسة أن النسبة التي أفرزتها الكتب الدراسية لقضايا حقوق الإنسان قليلة جدا، إذ بلغت حوالي ١٥٪ في الكتب مجتمعة كما هو موضح في الجدول التالي رقم (١٠)، وهذه تعتبر نسبة ضعيفة وفقا للمعيار التي تم تحديده للقياس في هذه الدراسة.

جدول رقم (١٠) يبين عدد فقرات حقوق الإنسان في الكتب مجتمعة ونسبتها المئوية

النسبة المئوية	عدد الفقرات المتضمنة حقوق إنسان	عدد الفقرات الكلية	الكتاب
٨,٢٪	٢٥	٣٠٥	تاريخ العرب والمسلمين
٧,٨١٪	٢٢	٢٨٢	لغتنا الجميلة
١٤,٨٪	٦٩	٤٦٧	التربية الوطنية

التربية المدنية	٤٩٣	١١٦	٢٣,٥٣%
المجموع	١٥٤٧	٢٣٢	١٥%

كما أن الدراسة أبانت بأن مفاهيم حقوق الإنسان الواردة في الكتب الدراسية علاوة على ضعفها، فإن معظمها لم يأت بشكل مباشر، وإنما جاءت بطريقة نستنتج من خلالها أنها تحمل في جوهرها مفهوم معين من حقوق الإنسان، الأمر الذي يعني حسب اعتقادنا بأن ورودها في الكتب جاء عشوائيا وغير مقصود مثل: وكانت علومهم (العرب) علم الأنساب، والأنواء، والتواريخ ٠٠٠٠ ص ١٩ من كتاب تاريخ العرب والمسلمين، في إشارة إلى الحق في التعليم. وكتب رسول الله كتابا بين المهاجرين والأنصار، وادع فيه يهود، وعاهدهم وأقرهم على دينهم وأموالهم وشرط لهم واشترط عليهم ٠٠٠٠ ص ٣٧ من كتاب تاريخ العرب والمسلمين، ذلك في إشارة إلى الحق في العبادة.

وفي كتاب لغتنا الجميلة ٠٠٠ ص ٤ "ولا أحد يسوي بين العالم والجاهل" في إشارة إلى الحق في التعليم، وفي ص ٩٦ "حرص الإنسان على استثمار موارده الطبيعية حفظا للعيش واستمرار للبقاء" وتعني الحق في الحياة. أما في كتاب التربية الوطنية ص ٦ حيث يقول "لا توجد حواجز طبيعية تعيق التنقل والتواصل الاجتماعي بين سكان الوطن العربي" وفيها إشارة إلى الحق في الحركة والتنقل. كما ذكر في ص ١٧ "تهويد القدس وتذويب الهوية الفلسطينية لسكانها... إلخ" في إشارة للحق في الانتماء. وفي ص ٢٢ حيث ورد "خلال انعقاد المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس في ٢٨ أيار ١٩٨٤ تأسست منظمة التحرير الفلسطينية من أجل تحرير فلسطين، وتم انتخاب أحمد الشقيري ٠٠٠٠" ويعني ذلك الحق في حرية الرأي والتعبير.

وفي كتاب التربية المدنية ورد في ص ٩ "الأسرة تساهم في تعليم أعضائها" وذلك إشارة للحق في التعليم، وفي ص ١١ حيث ذكر "الملكية هي حياة الشيء وحق التصرف والانتفاع به" وهذه إشارة إلى الحق في

التملك. وهناك العديد من الأمثلة التي تدل على ورود مفاهيم حقوق الإنسان بشكل غير مباشر، وبمعنى آخر أنها لم تأت مقترنة بكلمة حق.

كما أظهرت الدراسة أن الحقوق السياسية والمدنية كانت أكثر الأبعاد حظا من حيث ورودها في الكتب لا سيما في كتاب التربية الوطنية وكتاب التربية المدنية (أنظر إلى جدول رقم ١١)، حيث بلغ عدد الفقرات في هذا البعد في الكتب مجتمعة ١٢٦ فقرة من أصل ٢٣٢ فقرة هي عدد الفقرات الكلية التي تتضمن مفاهيم حقوق الإنسان أي بنسبة ٥٤,٣٪، بينما حظيت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نسبة ٣٩,٢٪، أما البعد الثالث فقد بلغت نسبته حوالي ٦,٥٪ فقط. وهذه النتيجة تعتبر قريبة من الواقع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني حيث ما زال يخضع للاحتلال الصهيوني وجل اهتمامه منصبا في العمل على التحرر السياسي من الاحتلال وهذا انعكس بدوره على المناهج.

جدول رقم (١١) يبين عدد فقرات حقوق الإنسان في كل بعد من الأبعاد ونسبتها المئوية

البعد	عدد الفقرات في الكتب مجتمعة	النسبة المئوية
الحقوق السياسية والمدنية	١٢٦	٥٤,٣٪
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٩١	٣٩,٢٣٪
أخرى	١٥	٦,٤٧٪
المجموع	٢٣٢	١٠٠٪

إن بعض الكتب الدراسية استحوذت على مفاهيم حقوق الإنسان أكثر من غيرها لا سيما كتابي التربية الوطنية والتربية المدنية (انظر إلى جدول رقم ١٠)، وذلك أيضا أمر يتوافق مع طبيعة المقررين حيث أنهما متعلقان بقضايا ومشكلات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية، وبمعنى آخر إن المقررين يتناولان كيفية

تكوين المجتمع وطرق تنظيمه بما فيه من مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية وتعليمية وصحية وغيرها. كما يتناول العلاقات بين أفراد المجتمع بدءاً من الأسرة والمدرسة ومروراً بالمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والنقابية ونهاية بعلاقة الفرد بالمؤسسات الرسمية (الحكومية) لا سيما السياسية وما تتضمنه من أفراد وأنظمة وقوانين. وجميع ذلك يكون حتماً في إطار حقوق الإنسان شئنا أم أبينا. وهذا ما يفسر كثرة استحواد مقرري التربية الوطنية والمدنية لمفاهيم حقوق الإنسان.

أظهرت الدراسة أن الأهداف العامة للمقررات حظيت باهتمام كبير بمفاهيم حقوق الإنسان، حيث بلغت نسبة الأهداف التي تتضمن حقوق الإنسان ٣٠,٧٪ من العدد الكلي للأهداف وهذا يعتبر نسبة جيدة، وفقاً للمعيار التي تم تحديده مسبقاً في هذه الدراسة. ومن جهة أخرى نلاحظ أن الأهداف المتضمنة لمفاهيم حقوق الإنسان تتباين من كتاب إلى آخر، حيث نراها في كتاب التربية المدنية تصل إلى حوالي ٦٧٪ وفي كتاب التربية المدنية تصل إلى ٧١٪ من مجموع الأهداف، وهذه نسبة جيدة جداً، وفقاً للمعيار المحدد سابقاً. بينما نجد الأهداف ضعيفة جداً في الكتابين الآخرين حيث بلغت ٩٪ في كتاب " لغتنا الجميلة " و١٦,١٪ في كتاب "تاريخ العرب والمسلمين". علاوة على ذلك أن كثير من الأهداف المتضمنة حقوق الإنسان جاءت بأسلوب غير مباشر، أي أنها تحمل في جوهرها معنى لحقوق الإنسان.

وبشكل عام يمكن القول أن نتائج الدراسة جاءت كانعكاس طبيعي للواقع الحالي الذي يعيشه العالم العربي عامة والمجتمع الفلسطيني على وجه الخصوص باعتباره جزءاً من هذا العالم. فمن جهة أولى تشير أدبيات الدراسة إلى أن العالم العربي لا يكتثرت كثيراً بحقوق الإنسان، فجزء كبير من دول العالم العربي غير موقعة أصلاً على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولا على المواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي المقابل نجد الدول التي وقعت على هذه المعاهدات والمواثيق غير ملتزمة ببندوها. لهذا نجد أن العالم العربي يمثل تربة خصبة لانتهاكات حقوق الإنسان. وفي فلسطين نجد أن الحياة اليومية للفلسطينيين حتى الآن مميزة بانتهاكات حقوق الإنسان بجميع أنواعها، سواء السياسية أو المدنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو

الثقافية. لهذا فقد تربي أبناء المجتمع الفلسطيني في ظل عنف مستمر حيث لم تتوفر بيئة تراعي محرم المساس بحقوق الإنسان، فلا تتوفر للأب أو الأم في الأسرة ظروف استقرار سياسي واقتصادي، تؤمن لهم استقرارا نفسيا حتى يعيش الطفل والبالغ والبنات والشيخ في حياة استقرار أسري. إن الواقع الفلسطيني الراهن على درجة عالية من التعقيد والحساسية فنحن أمام واقع قانوني وسياسي مخيف، واقع متمثل بوجود احتلال ولا يزال المنتهك الأول لحقوق الفلسطينيين أفرادا وشعبا، وواقع متمثل بوجود سلطة وطنية فلسطينية نتاج عملية تسوية غير عادلة، تمارس ولايتها على عدد من الصلاحيات والأراضي الفلسطينية، وفي كثير من الحالات يكون هناك تجاوزات وانتهاكات من قبلها، لا سيما تلك التي تكون نتيجة لضغوط أمريكية وإسرائيلية. ففي ظل هذا الواقع لا يمكن أن نتوقع نتائج مرضية ليس في المناهج فحسب وإنما في باقي المجالات المتعلقة بالعملية التعليمية مثل طرق التدريس والمعلمين والإدارة والإشراف والمناخ النفسي داخل الصف والمدرسة.

ومن الجهة الأخرى نجد أن نتائج الدراسة أفضل من نتائج دراسات أخرى أجريت في هذا المجال وتحديدا في المناهج ومدى توافر مفاهيم حقوق الإنسان فيها مثل دراسة "إلهام عبد الحميد ١٩٩٧" ودراسة "عاطف محمد سعيد ١٩٩٤" ودراسة "عزت سعيد السيد البرعي ١٩٨٨" حيث أظهرت هذه الدراسات على أن المناهج لم تول أي اهتمام مقصود لمفاهيم حقوق الإنسان.

سادساً: توصيات ومقترحات الدراسة

توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي ترتبت عن الدراسة فإننا نقدم مجموعة من التوصيات علّها تسهم في زيادة الاهتمام بمفاهيم حقوق الإنسان في إطار العملية التعليمية بأبعادها وعناصرها جميعا، لا سيما المناهج. فالمنهج أحد

العناصر المهمة التي تتكون منها العملية التعليمية، هذه العناصر تعمل بشكل متكامل ومتصل ومتفاعل بعضها مع بعض، بحيث أن أي خلل في أحد هذه العناصر سوف يؤثر سلبا على المحصلة النهائية للتعليم. فإذا كان في المنهج عدم اهتمام بمفاهيم حقوق الإنسان فالنتيجة سوف تكون بنفس القدر من عدم الاهتمام. انطلاقا من ذلك سوف تشمل التوصيات مجمل هذه العناصر ولن تقتصر على المنهج فقط:

- ◆ ضرورة وجود استراتيجية عامة حول التربية على حقوق الإنسان ترمي إلى تجاوز النقائص والعقبات التي تحول دون تحقيق ذلك الهدف، وذلك من خلال التعبير عن رغبة سياسية تصاحبها إجراءات تنظيمية وتنفيذية ومالية ضرورية.
- ◆ كي تعطي التربية على حقوق الإنسان نتائج إيجابية يفترض أن تشمل كل المستويات التعليمية "رياض الأطفال - المرحلة الابتدائية - المرحلة الإعدادية والثانوية - التعليم العالي"، كما يفترض أن تشمل أنواع التعليم خارج إطار المدرسة كمحو الأمية والمعاقين وغيرها.
- ◆ إعادة النظر في الأهداف التربوية العامة من حيث تنقيتها وتنقيحها كي تتلاءم مع الرغبة السياسية والاستراتيجية العامة حول التربية على حقوق الإنسان. خاصة في المقررات التي أظهرت ضعفا واضحا في هذا المجال.
- ◆ إعادة النظر في المقررات والكتب الدراسية وتنقيح وتنقية نصوصها ومواضيعها وأنشطتها التعليمية، بحيث تتلاءم مع التوجهات العامة الداعية إلى الاهتمام بحقوق الإنسان.

- ◆ من الضروري استحداث مادة مستقلة لحقوق الإنسان ووضعها ضمن المقررات الدراسية . كما يمكن دمج مقرري التربية الوطنية والتربية المدنية في مقرر واحد ويحمل أحد الاسمين تربية وطنية أم تربية مدنية ، وذلك لوجود قاسم مشترك بين المقررين.
- ◆ إعادة النظر في النظام التعليمي الداخلي بحيث يتم إزالة المعوقات التي من شأنها أن تقف حائلا دون الاهتمام بحقوق الإنسان، مثل طبيعة المناخ النفسي والإداري للمؤسسة التعليمية والأنماط القيادية التربوية التي تتبعها المؤسسات من خلال الإدارة والإشراف ، خاصة وأن هذه الأنماط تتسم بالبعد عن الديمقراطية .
- ◆ من الضروري أن تكون ممارسة المعلم في إدارة صفه ذات طابع يعكس احترام حقوق الإنسان وتجسيدها لمبادئ هذه الحقوق خاصة تلك المتعلقة بحقوق الطفل.
- ◆ تعويد التلاميذ على ممارسة مفاهيم حقوق الإنسان بشكل عملي وملموس من خلال الأنشطة المنهجية واللامنهجية ، والتشجيع على تعميم هذه الممارسة في البيت والشارع والحي.
- ◆ من الضروري استخدام أو تطبيق استراتيجيات تعليمية تمثل أرضية خصبة لتطبيق مفاهيم حقوق الإنسان، مثل طريقة التعلم التعاوني، وطريقة حل المشكلات، والتعليم من خلال المسرح.
- ◆ إعطاء الفرصة للمجتمع المحلي خاصة أولياء الأمور للإطلاع على المناهج والمقررات التعليمية المقدمة لأطفالهم باعتباره حق من حقوقهم، ومن جهة أخرى يعتبر تكريسا عمليا لمفاهيم حقوق الإنسان.

- ♦ التنسيق مع المؤسسات الحقوقية الرسمية وغير الرسمية من أجل التوعية بحقوق الإنسان واعتبارهم مرجعية أساسية في هذا المجال.

مقترحات الدراسة

ظهرت من خلال إجراء هذه الدراسة والنتائج التي ترتبت عليها العديد من المشكلات والقضايا التي ما تزال بحاجة إلى الدراسة والبحث والمعالجة وعليه يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ♦ عمل دراسة مقارنة حول معالجة قضايا حقوق الإنسان في المنهج الفلسطيني والمنهج في إسرائيل.
- ♦ تعميم هذه الدراسة على بقية المناهج الفلسطينية في جميع المراحل التعليمية.
- ♦ مدى ممارسة الإدارات المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان في فلسطين.
- ♦ عمل ورش عمل تهدف إلى توعية العاملين بالحقل التعليمي بمفاهيم حقوق الإنسان.

سابعاً: ملاحق الدراسة

ملحق رقم (١) قائمة الحقوق قبل التعديل

لا	نعم	الحق
		أولاً: الحقوق السياسية والمدنية
		الحق في الحياة - الحرية - الأمن.
		الحق في التحرر من العبودية والاسترقاق.
		الحق في التحرر من التعذيب والمعاملة اللاإنسانية.
		الحق في الاعتراف بالشخصية القانونية للفرد.
		الحق في المساواة في القانون.
		الحق في الإنصاف القضائي في حالة انتهاك الحقوق.
		الحق في محاكمة علنية محايدة ومستقلة للفرد.
		افتراض براءة المتهم حتى تثبت إدانته.
		الحرية من التدخل التعسفي في حياة الفرد.
		حرية التنقل واختيار محل إقامته.
		حق اللجوء.
		الحق في الجنسية.
		الحق في تكوين أسرة.
		الحق في التملك.
		حرية الرأي و التعبير.
		حرية الفكر والديانة.

		حرية الاشتراك في الاجتماعات و الجمعيات السلمية.
		مشاركة الفرد في إدارة الشؤون العامة لبلده.
		المساواة في تقلد الوظائف العامة.
		ثانياً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
		الحق في الضمان الاجتماعي.
		حق العمل وحرية اختياره.
		حق الحصول على أجر متساوي عن العمل المتساوي.
		تقاضي مكافأة عادلة تكفل للفرد معيشة لائقة.
		حق إنشاء النقابات والانضمام إليها.
		حق الراحة والتمتع بأوقات الفراغ.
		حق التمتع بمستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية.
		حق التعليم.
		حق الآباء في اختيار نوع التعليم الذي يقدم لأولادهم.
		حق المشاركة في الحياة الثقافية في المجتمع.
		حماية المصالح المعنوية والمادية للفرد عن أي نتاج عملي أو فني من صنعه.
		الحق في التمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن أن تتحقق في ظلّه الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي.
		حماية الأمومة والطفولة.

ملحق رقم (٢) قائمة الحقوق بعد الحذف و التعديل

لا	نعم	الحق
		أولاً: الحقوق السياسية والمدنية
		الحق في الحياة – الحرية – الأمن.
		الحق في التحرر من العبودية والاسترقاق.
		الحق في التحرر من التعذيب والمعاملة اللاإنسانية.
		الحق في المساواة في القانون.
		الحق في الإنصاف القضائي في حالة انتهاك الحقوق.
		الحق في الجنسية.
		الحق في تكوين أسرة.
		الحق في التملك.
		حرية الرأي و التعبير.
		حرية الفكر والديانة.
		حرية الاشتراك في الاجتماعات و الجمعيات السلمية.
		ثانياً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
		الحق في الضمان الاجتماعي.
		حق العمل وحرية اختياره.
		حق إنشاء النقابات والانضمام إليها.
		حق الراحة والتمتع بأوقات الفراغ.
		حق التمتع بمستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية.
		حق التعليم.
		الحق في التمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن أن تتحقق في ظلّه الحقوق المنصوص

		عليها في الإعلان العالمي.
		حماية الأمومة والطفولة.
		ثالثاً: حقوق أخرى.

ملحق رقم (٣) استمارة التحليل

فئة الأسلوب		فئة الحقوق
غير مباشر	مباشر	
		أولاً: الحقوق السياسية والمدنية
		الحق في الحياة - الحرية - الأمن.
		الحق في التحرر من العبودية والاسترقاق.
		الحق في التحرر من التعذيب والمعاملة اللاإنسانية.
		الحق في المساواة في القانون.
		الحق في الإنصاف القضائي في حالة انتهاك الحقوق.
		الحق في الجنسية.
		الحق في تكوين أسرة.
		الحق في التملك.
		حرية الرأي و التعبير.
		حرية الفكر والديانة.
		حرية الاشتراك في الاجتماعات و الجمعيات السلمية.
		ثانياً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
		الحق في الضمان الاجتماعي.
		حق العمل وحرية اختياره.
		حق إنشاء النقابات والانضمام إليها.
		حق الراحة والتمتع بأوقات الفراغ.
		حق التمتع بمستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية.

		حق التعليم.
		الحق في التمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن أن تتحقق في ظله الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي.
		حماية الأمومة والطفولة.
		ثالثاً: حقوق أخرى.